

جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



العنوان:

أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية  
- دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة: فتيحة عاشور

قيمت من طرف اللجنة المكونة من :

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
01	عبد العزيز برنة	غرداية	رئيسا
02	عنيشل عبد الله	غرداية	مشرفا ومقرراً
03	حنيش فتحي	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022



# الأهداء

مصداقا لقوله تعالى : بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

«وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» [الإسراء: 17]

إلى من علمني ان الدنيا كفاح. و سلاحها العلم و المعرفة

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء. إلى من سعى لأجل راحتي و نجاحي

إلى أعظم و أعز رجل في الكون: أبي العزيز

إلى من ساندتني في صلاتها و دعائها. إلى من سهرت الليالي تنير دربي

إلى من تشاركني افراحي و أساتي . إلى نبع العطف و الحنان الى اجمل ابتسامة في حياتي.

إلى أروع امرأة في الوجود : أم الغالية

إلى من يذكرهم القلب قبل ان يكتب القلم . إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت السقف الواحد إخوتي الأحباء و أخواتي العزيزات .

وإلى روح أخي الطاهرة نورالدين يرحمه الله

إلى براعم العائلة : إيمان . طه . إكرام . عماد . أدم

وإلى كافة أصدقاء الدراسة قسم الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

وإلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا البحث أهدي هذا العمل.

# شكر و عرفان

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبرحمته تنزل البركات، وبذكره تطمأن

القلوب، وبرحمته تغفر الذنوب، والصلاة والسلام على المنارة المهداة سيد

المرسلين وخاتم النبيين محمد عليه أفضل الصلاة، وأزكى التسليم.

وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ».

[أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة]

أتقدم بالشكر الخاص والجزيل لأستاذنا المشرف: "عنيشل عبد الله"

على مجهوداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة لإتمام هذا العمل طوال فترة البحث.

وإلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد.

### ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية . و لمعرفة ذلك قمنا بدراسة عينة من البنوك التجارية و اجرينا دراسة مقارنة بينهما . حيث تم أخذ عينة من هذه الدراسة البنك الوطني الجزائري و كذا بنك البركة الجزائري .و ذلك خلال الفترة ما بين سنة 2013 إلى غاية سنة 2019 . و للتعرف على الوضعية المالية تم استخدام بعض المؤشرات منها مؤشر الربحية التي تتكون من العائد على الأصول المالية و العائد على حقوق الملكية. و مؤشرات السيولة بالاعتماد على المخاطر السيولة . و لتحقيق أهداف الدراسة . و الإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري . و المنهج القياسي من الجانب التطبيقي. و حيث توصلنا إلى أن تقلبات في أسعار الصرف ليس لها تأثير على معدلات حقوق الملكية و لا معدلات العائد على الأصول في البنك الوطني الجزائري و بنك البركة .

### الكلمات المفتاحية:

تقلبات أسعار الصرف . الأداء المالي للبنوك التجارية . مؤشرات الربحية و السيولة . البنوك الأجنبية.

### Résumé:

Cette étude vise à connaître l'ampleur des fluctuations des taux de change sur la performance financière des banques commerciales. Pour le savoir nous avons étudié un échantillon de banques commerciales. Et nous avons mené une étude comparative entre eux ou un échantillon a été tiré de cette étude la Banque Nationale d'Algérie .et la banque algérienne Al Baraka. Et ceci durant la période de 2013 à 2019 . et pour identifier la situation financière certains indicateurs ont été utilisés .dont l'indicateur de rentabilité qui se compose du rendement des actifs financiers et du rendement des capitaux propres . et des indicateurs de liquidité basés sur le risque de liquidité . afin d'atteindre les objectifs de l'étude et de répondre à la problématique la méthode descriptive a été retenue dans l'aspect théorique . et l'approche standard du coté pratique . et ou nous avons constaté que les fluctuations des taux de change n'ont aucun effet sur les taux des capitaux propres ni sur les taux de rendement des actifs de la banque nationale d'Algérie et de la banque albaraka .

### Les mots clés :

Fluctuation des taux de change .la performance financière des banques commerciales .indicateurs de rentabilité et de liquidité .banques étrangère.

## فهرس المحتويات

### قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	شكر وعرقان
	ملخص
	فهرس المحتويات
أ. ب. ت	مقدمة
<b>الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية</b>	
06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
06	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
12	المطلب الثاني : الاداء المالي للبنوك التجارية
15	المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية
20	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
20	المطلب الأول : الدراسات السابقة
22	المطلب الثاني : علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة
25	خلاصة الفصل الاول
<b>الفصل الثاني : دراسة حالة</b>	

## فهرس المحتويات

28	المبحث الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة
28	المطلب الأول : خطوات الدراسة
28	المطلب الثاني : اختيار عينة الدراسة
51	المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة
52	المبحث الثاني : الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
52	المطلب الأول : تغيرات أسعار الصرف
53	المطلب الثاني : الدراسة الإحصائية للأداء المالي للبنوك محل الدراسة
61	المطلب الثالث : المقارنة بين البنكين من حيث تقييم الاداء المالي
72	خلاصة الفصل الثاني
75-74	خاتمة
79/76	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
32-31	الميزانية العامة للسنوات 2013-2019 بنك البركة الجزائري	01
36/34	قائمة النتائج بنك البركة الجزائري	02
36	التعهدات خارج الميزانية	03
38-37	أهم أرقام بنك البركة بالأرقام	04
45/43	الميزانية العامة للسنوات 2013-2019 بنك الوطني الجزائري	05
48/46	قائمة النتائج بنك الوطني الجزائري	06
49	التعهدات خارج الميزانية بنك الوطني الجزائري	07
52	سعر الصرف الدينار مقابل العملة الصعبة	08
54	معدل العائد على إجمالي الأصول البنك الوطني الجزائري	09
55	معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية البنك الوطني الجزائري	10
56	نسبة مخاطر السيولة البنك الوطني الجزائري	11
58-57	معدل العائد على إجمالي الأصول بنك البركة الجزائري	12
59	معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية بنك البركة الجزائري	13
60	نسبة مخاطر السيولة بنك البركة الجزائري	14
61	معدل العائد على إجمالي الأصول لكلا البنكين	15
62	معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية لكلا البنكين	16
63	نسبة مخاطر السيولة لكلا البنكين	17



## فهرس المحتويات

### قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
09	أنواع سعر الصرف	01
12	أنظمة سعر الصرف	02
14	العوامل المؤثرة في الاداء المالي	03
30	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	04
39	إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري	05
39	إجمالي حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري	06
39	إجمالي التمويلات لبنك البركة الجزائري	07
40	إجمالي الودائع لبنك البركة الجزائري	08
40	إجمالي الدخل التشغيلي لبنك البركة الجزائري	09
40	إجمالي الناتج الصافي	10
42	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	11
50	إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري	12
50	إجمالي حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري	13
50	صافي الدخل للبنك الوطني الجزائري	14
53	سعر الصرف الدينار مقابل العملة الصعبة	15
54	معدل العائد على إجمالي الأصول البنك الوطني الجزائري	16
56	معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية البنك الوطني الجزائري	17
57	نسبة مخاطر السيولة البنك الوطني الجزائري	18
58	معدل العائد على إجمالي الأصول بنك البركة الجزائري	19
59	معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية بنك البركة الجزائري	20
60	نسبة مخاطر السيولة بنك البركة الجزائري	21
61	معدل العائد على إجمالي الأصول لكلا البنكين	22
62	معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية لكلا البنكين	23
63	نسبة مخاطر السيولة لكلا البنكين	24

# مقدمة

### توطئة:

تشكل المؤسسات المالية عامة، و البنوك خاصة. على بنية أساسية مهمة في بناء الاقتصاد لأي دولة ما. إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير في عملية التطور الاقتصادي. ويعطي القطاع المصرفي مؤشر رئيسي على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة و ذلك من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة. و التي تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية و التجارية .

ومن أهم هذه الخدمات التي تقدمها : تلقي الودائع بأنواعها، و منح التسهيلات الائتمانية، وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها. و إصدار خطابات الضمان وفتح الإعتمادات المستندية، وتمويل التجارة الخارجية وغيرها من الخدمات التي تتطور مع تطور القطاع المصرفي.

كما تتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات والتطورات التي تحصل في العالم وبالبيئة الاقتصادية إلى الكثير من الصعوبات والمخاطر. مما يؤثر سلبا على أنشطتها وخدماتها من إقراض و استثمار و استبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية و غيرها . و من المخاطر التي تتعرض لها هاته البنوك نذكر منها : مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة و كذلك مخاطر رأس المال و التضخم ومخاطر سعر الفائدة. ومخاطر السوق و التي من ضمنها أيضا مخاطر سعر الصرف وغيرها . كل هذه المخاطر التي يتعرض لها البنوك تؤثر بالضرورة على ربحيتها. كما إن تقلبات سعر الصرف يؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام، و على المؤشرات الاقتصادية الجزئية بشكل خاص . فالمؤسسات المالية والمصرفية التي تتعامل مع التجارة الخارجية من تصدير واستيراد سوف تكون لها نتيجة ايجابية أو سلبية في أداءها جراء هذه التعاملات و هذا راجع إلى تذبذب أسعار الصرف من جهة ، و من جهة أخرى إلى نوع الصرف المتبع في تلك الدولة .

و من خلال ما تقدم يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال التالي :

### ثانيا: الإشكالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة ما بين سنة 2013 إلى غاية سنة 2019 ؟

إلى جانب هذه الإشكالية العامة يتم تجزئة الإشكالية إلى أسئلة فرعية التالية:

- ما أهمية سعر الصرف ؟

- ماذا نقصد بالأداء المالي ؟ و ماهي أهم مؤشراتته ؟

### ثالثا : فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الأسئلة الفرعية يمكننا اقتراح الفرضيات التالية :



- لا يوجد أثر لتقلبات أسعار الصرف الدينار على العائد على حقوق الملكية ، و العائد على الأصول في البنوك محل الدراسة .

- يعمل الأداء المالي على اكتشاف نقاط القوة ، و نقاط الضعف لأنظمة الرقابة المصرفية المطبقة .

**رابعاً : أسباب اختيار الموضوع :**

1. التعرف على طبيعة و اتجاه العلاقة بين تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية المتداولة و الأداء المالي للبنوك التجارية .

2. الوقوف على واقع أسعار الصرف و أثرها على القطاع الاقتصادي .

3. إلقاء الضوء على أوضاع البنوك التجارية و التعرف على المؤشرات المستخدمة في قياس أدائها المالي و تحليل مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

**خامساً : أهداف الدراسة و أهميتها :**

- نحاول من خلال الدراسة إبراز مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية.

- الوقوف على طبيعة و أبعاد العلاقة بين إيرادات البنك من نشاطه الرئيسي و إيراداته من النشاط الثانوي.

- التعرف على مدى توجه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية.

- معرفة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف و أداء البنوك التجارية.

**سابعاً : منهج الدراسة :**

تعتمد هذه الدراسة على النهج الوصفي و النهج التاريخي في الجانب النظري . و ثم

الاعتماد على المنهج الإحصائي القياسي في الجانب التطبيقي .

**تاسعاً : تقسيمات الدراسة**

ولغرض الإجابة على إشكالية الدراسة، و اختبار الفرضيات. قسمنا البحث إلى فصلين.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري، و قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين و كل

مبحث مقسم إلى مطالب . حيث المبحث الأول يشمل الأدبيات النظرية تطرقنا من خلاله إلى

التعرف على كل المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف . و هذا في المطلب الأول. أما المطلب

الثاني فتم الولوج إلى الأداء المالي للبنوك التجارية. أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة

و إجراء مقارنة بينها و بين دراستنا الحالية.

أما الفصل الثاني قمنا بدراسة حالة لبنكين مختلفين عمومي وخاص. فالبنك العمومي يتمثل في

البنك الوطني الجزائري، و البنك الخاص المتمثل في بنك البركة الجزائري وإجراء مقارنة بينهما.

# الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

### تمهيد:

يعتبر استقرار سعر الصرف العملة من أولويات المهمة للسياسة النقدية في مختلف الدول، إذ أن هذا الاستقرار - الذي ذكرناه سابقا- يعد أساسا لكي تتوفر بيئة مناسبة للاستثمار. وأيضا جذب المدخرات بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار الدول. فلذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات واليات ، و إجراءات . و الهدف منها هو استقرار سعر الصرف عملاتها و التحكم فيها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى بسبب عوامل العرض و الطلب على العملة الوطنية التي تشكلها المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين. و يتعاضد هذا الدور في الدول النامية لان معظمها تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير.

إن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات تجارية الهدف منها تحقيق أرباح فهي تعمل بأسلوب تكفل لها تحقيق أقصى ربح ممكن. و تعمل في سوق تنافسية للحصول على اكبر حصة في السوق. و ذلك عن طريق تقديم أفضل الخدمات، و استعمال الأموال المتاحة لديها أفضل استعمال.

إلى جانب ذلك تلعب البنوك التجارية دور الوسيط في المعاملات الخارجية بين المقيمين بالداخل و الخارج، من خلال مجموعة من الأنشطة و الوظائف التي تمارسها. من تحويل عملات، و عمليات الإقراض و الاقتراض و التي تؤثر على مردودية البنك إيجابا أي الربح أو سلبا أي الخسارة ، و بالتالي تؤثر على أدائه .

و على هذا الأساس يأتي هذا الفصل من الدراسة تحت تسمية الإطار النظري و التطبيقي الذي نتناول من خلال مبحثين. فالمبحث الأول سوف نتطرق إلى الأدبيات النظرية. أما المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية.

### المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يعتبر سعر الصرف الوسيلة المحددة للأسعار الداخلية و الخارجية . إذ يتم تحديده كأى سلعة وفقا لقوى السوق في سوق الصرف و ذلك وفقا لأنظمة السوق المتعارف عليها . و لقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات أسعار الصرف دون إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير . و ذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم ، سعر الفائدة ... الخ .

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

#### أولاً: تعريف سعر الصرف

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين. فمن الزاوية الأولى يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي. ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف على انه عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية<sup>1</sup> .

و كما يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يثمن من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى. نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية. وهذا يعني أن لكي نقتني سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية. بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية<sup>2</sup> .

كما يعرف سعر الصرف أيضا على انه عدد وحدات العملة المحلية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. والعكس أي هو عدد الوحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية.

وهو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى. أو هو نسبة مبادلة عملتين<sup>3</sup> . هو العملية التي بمقتضاها يتم استبدال عدد من الوحدات من العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الأجنبية<sup>4</sup> . و هو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الدول الأخرى ، كونه الوسيلة الهامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية من جهة . وبين الربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة من جهة أخرى. و من ذلك التضخم والعمالة<sup>5</sup> .

<sup>1</sup> سمير فخري . العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات . دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع الاردن 2011 ص 15 .

<sup>2</sup> دوحة سلمى . أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة 2015 ص 03

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله . العلاقات الاقتصادية الدولية . دار الجامعة الجديدة للنشر 2008 . ص 44

<sup>4</sup> فليح حسن خليف . التمويل الدولي . مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع . الاردن 2004 . ص 57

<sup>5</sup> قدي عبد المجيد . المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية . ديوان المطبوعات الجامعية ص 103

## الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية

ويمكن تعريفه أي سعر الصرف ، على انه عدد من الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.<sup>1</sup>

**ثانيا : أهمية سعر الصرف :**

يمكن النظر إلى سعر الصرف على انه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي. و ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات. اذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادي العالمي هذا من جانب، و من الجانب الآخر إن استيراد السلع من احد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي . و إن تصدير السلع للبلاد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي . أو بعبارة أخرى فان الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية و تزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية. بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية و تزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي. و عليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف و الأسعار الدولية و بذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة و تسويتها.

ويمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق و على المستويين الكلي و الجزئي . و هذه الأسواق هي سوق الأصول ، و سوق السلع ، و سوق عوامل الإنتاج . حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية . و يحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. و من ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة<sup>2</sup>.

وكذلك تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي و الذي يمثل في استقرار الأسعار المحلية ، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي. و بين التوازن الخارجي و المتمثل أساسا في توازن ميزان المدفوعات، و الذي يظهر بذلك مختلف المبادلات التجارية للدولة<sup>3</sup>.

وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف عملة ما مقابل العملات الأخرى . و على الرغم من أن ذلك شيء مرغوب فيه إلا انه بعيد المنال نظرا لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات . و أن سعر الصرف شأنه في ذلك شأن سعر أي سلعة في سوق حرة يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب . و تخضع التغيرات في كل من العرض و الطلب لمجموعة من العوامل منها ما يستند إلى تغيرات اقتصادية بحثة . وهي ذات طبيعة متوسطة وطويلة الأجل . و منها ما يستند إلى عوامل ذات طبيعة قصيرة الأجل مثل رغبة المتعاملين في النقد الأجنبي في تسوية مراكزهم و غيرها من

<sup>1</sup> بشير باعامرة . أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي علوم

اقتصادية جامعة ورقلة 2012/2013 ص 6

<sup>2</sup> سمير فخري نعمة . مرجع سبق ذكره . ص 17/16

<sup>3</sup> دوحة سلمى . مرجع سبق ذكره . ص 12



العوامل الفنية كالتغير في ثقة المتعاملين بالعملة المحلية، أو المضاربة فيها أو تغير المواقف السياسية للدول<sup>1</sup>.

### ثالثا: أنواع سعر الصرف

إن سعر صرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي يتم تحديدها وفقا لقوى العرض و الطلب عليها. فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري. و يعني أيضا عرض للعملات الأجنبية. كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها التي تسعى إليها<sup>2</sup>.

وهناك عدة أنواع لسعر الصرف و يمكن تقسيمها إلى عنصرين أساسيين و هما :

#### 1. أسعار الصرف الثنائية:

ونقصد بأسعار الصرف الثنائية هو العلاقة الموجودة بين عملتين مختلفتين أي بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية. و هي بدورها تنقسم إلى نوعين :

أ . **سعر الصرف الإسمي**: يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة معينة من خلال الطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة . و يكمن في تعريف السعر الصرف الاسمي الثنائي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ويؤدي التعادل بين عنصري الطلب و العرض في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية و الذي يتم على أساسها تبادل العملات . ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات العمومية على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي و ذلك إما عن طريق التدخل أي بيع أو شراء العملات الأجنبية في سوق الصرف . أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية مثل البنك المركزي و بسعر محدد قانونا.

و يمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين :

**حالة التأكد**: أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية

**حالة عدم التأكد** : أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية .

وعليه يمكن تقسيم سعر الصرف الأسمى إلى قسمين أساسيين و هما :

- **سعر الصرف رسمي**: وهو سعر الصرف المعمول به فيما يخص كل المبادلات الجارية الرسمية.

- **سعر الصرف موازي**: و هو السعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية أو الأسواق غير الرسمية .

وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد<sup>3</sup>.

ب . **سعر الصرف الحقيقي** : يمكن تعريفه بأنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلعة المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة . أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية . و بالتالي يعد مؤشرا مناسباً يقيس لنا التنافسية الدولية .

<sup>1</sup> دوحة سلمى . مرجع سبق ذكره. ص 17

<sup>2</sup> المرجع السابق . ص 8

<sup>3</sup> بشير باعامرة . مرجع سبق ذكره . ص 7/6

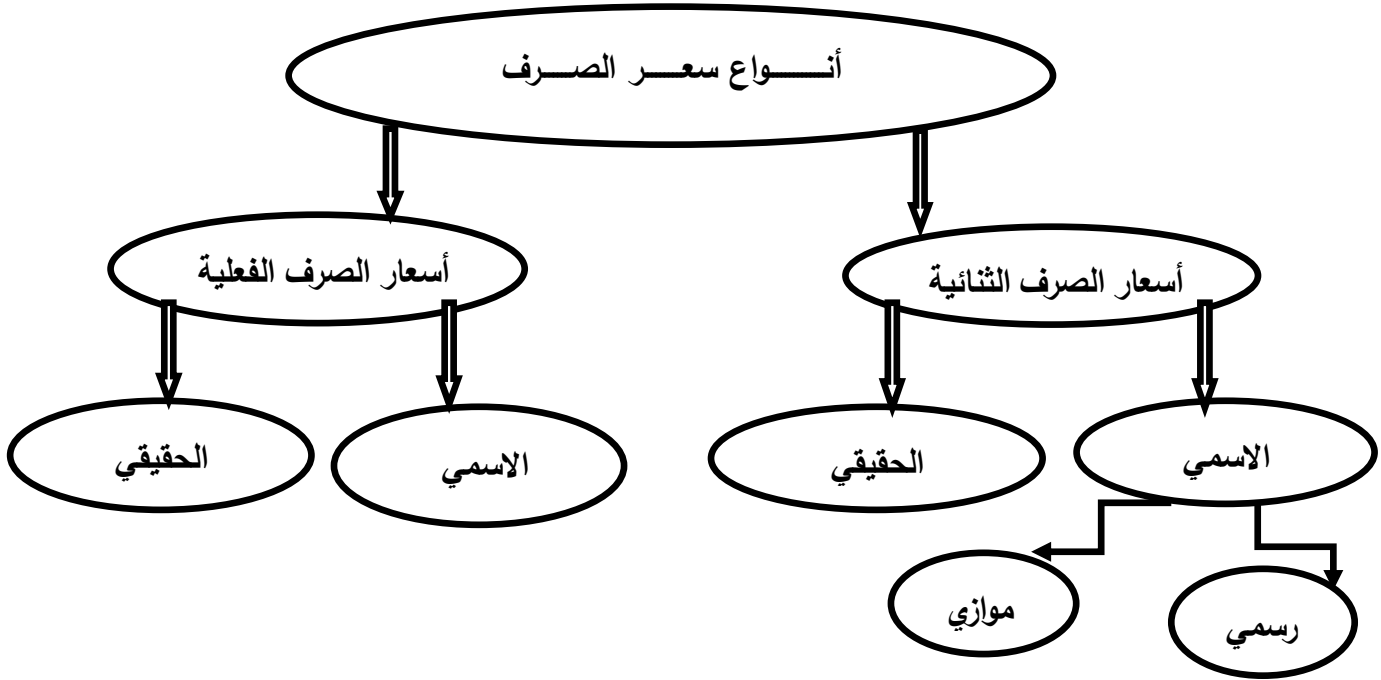
### 2. أسعار الصرف الفعلية:

يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة من خلال تشكيلة من أسعار الصرف ثنائية وهو ينقسم بدوره إلى قسمين و هما :

أ. **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** و هو عبارة عن العلاقة الكلية التي تنشأ بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية ، معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما .وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغيير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي <sup>1</sup> .

ب. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي :** هو سعر صرف اسمي حقيقي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية و المحلية . ويعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج <sup>2</sup>

الشكل رقم 01: أنواع سعر الصرف



### رابعا : أنظمة سعر الصرف

إن من المواضيع المثيرة للاهتمام في الدوائر و الأكاديمية الداخلية لسعر الصرف هو الاختيار المناسب و الأمثل لأنظمة تتماشى و سعر الصرف. و في هذا الصدد تناولت القضايا التحليلية و التجريبية داخل و خارج صندوق النقد الدولي موضوع اختيار أنظمة سعر الصرف بالنسبة لبعضها البعض. و يمكن

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل . عبد الحسن الغالبي . سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات (نظرية وتطبيقات) دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع عمان . 2011 . ص 29

<sup>2</sup> لعلو موسى بوخاري . سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية . مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع لبنان 2010 . ص 120

التمييز بين ثلاث أنواع من الأنظمة الخاصة بسعر الصرف و هي :

### 1. نظام سعر الصرف الثابت:

يعرف بأنه النظام الذي يتم من خلاله ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى ، أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت كالดอลลาร์ و اليورو . إذ إن هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها نظام سعر الصرف الثابت وهي :

(1) تقوم السلطات النقدية بتحديد معدل الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية إلى عملات صعبة أجنبية. و يكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة أو تقريبية لا تتعدى هامش تعويم مقدر باتفاقية نقدية .  
(2) يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف مباشرة في حالة ما اذا تغيرت قيمة العملة فوق الحدود المسموح بها. و ذلك من خلال بيع أو شراء عملته من اجل توقيف ارتفاع قيمتها أو انخفاضها .و يتدخل بطريقة غير مباشرة وذلك بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية .  
أما في حالة عدم قدرة السلطات النقدية او عدم رغبتها في الدفاع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية . عليها تعديل هذه القيمة بأجراء تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية المرتبطة بها .  
وترجع الأسباب التي تدفع الدول لإتباع نظام الصرف الثابت الى ما يلي :

- التخفيض من المخاطرة و عدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف و الذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار و الإنتاج.  
- أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل ، و تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات و الصادرات بصفة سلبية<sup>1</sup>.

- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة و ذلك بتغيير الأسعار النسبية . و بالتالي تصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الاسمية.  
- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد .

و يرى الباحث أن هناك العديد من المصاعب الفنية التي تعيق الربط بسلة عملات . و قد لا يجد المستثمرين الأجانب أسلوب الربط مناسباً لأنه سيعمل على زيادة مستوى عدم التأكد من القيمة المستقبلية لعملة البلد الرابط. لذا يتوجب اختيار عملة الربط بناء على المصلحة الاقتصادية دون التحيز لعملة أي دولة و تعتبر عملية اختيار العملة المناسبة أهم هذه المصاعب. و يضيف الباحث أن الأنظمة الثابتة من أهم الأنظمة المستخدمة في مكافحة التضخم<sup>2</sup>.

نستج انه في ظل نظام الصرف الثابت أن لزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، و ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد ياسر زيدان النحال . أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين . مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة . 2016 . ص 49

<sup>2</sup> محمد ياسر زيدان النحال ، مرجع سبق ذكره . ص 50

<sup>3</sup> دوحة سلمى . مرجع سبق ذكره . ص 15

### 2. نظام الصرف المرن ( المعوم ) :

أن هذا النظام يتم وفقا لقرار من البنك المركزي حسب أنواع التعويم التي هي كالتالي:

أ. **التعويم النقبي ( الحر )** : يعتبر التعويم نقبيا إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف لتدعيم سعر الصرف العملة الوطنية عند مستوى معين .

ب. **التعويم غير النقبي ( المدار )**: نسمي التعويم بغير النقبي عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف عند حدود معينة.

ج. **التعويم الحر**: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب و العرض في السوق. و يتبع هذا النظام اغلب الدول المتقدمة. كما إن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه و هي في تزايد مستمر. و يكون التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ، و يتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق .

و يعتبر التعويم ظاهرة دولية لان اغلب الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملتها ثلاثة أرباع حجم التجارة الدولية<sup>1</sup> .

وكما ان هذا النظام له مزايا يتميز بها. و المتمثلة في تحرير البنوك المركزية من إلزامها بالاحتفاظ بأسعار الصرف عملاتها ضمن الهامش الذي حدده صندوق النقد الدولي . و بهذا أصبح البنك المركزي يعرض النقود دون الأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف . كما أن هذه السياسة حررت السلطات النقدية من القيود التي فرضها توازن ميزان المدفوعات على السياسة التي تتبعها من اجل تحقيق الأهداف الداخلية.

ومن مساوئ هذا النظام تتمثل في عدم استقرار أسعار الصرف و حالة عدم التأكد فيما يخص المستقبل.

### 3. نظام سعر الصرف الوسيط ( التعويم المدار ) :

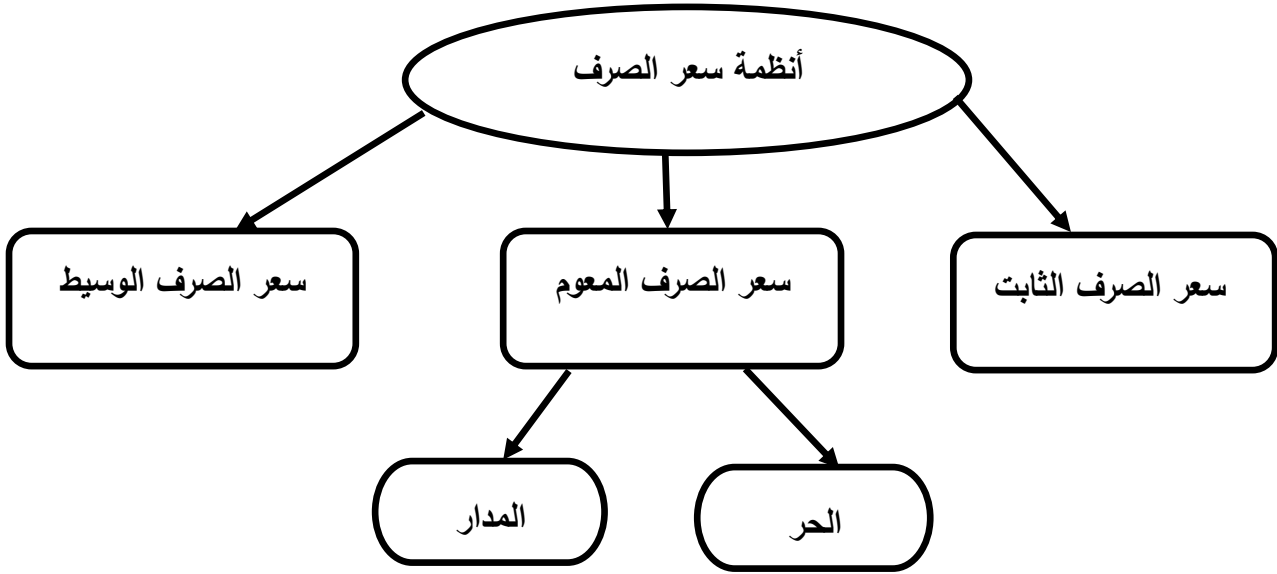
وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا و ارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين. و بالتالي فان النظام يتوسط النظامين السابقين أي الثابت و الحر، فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول. و لا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني .

إن نظام سعر الصرف الوسيط أصبح الأكثر تداولاً، إذ أصبح يحافظ هذه النظام على درجة معينة من المرونة في سعر الصرف. مقارنة مع نظام الصرف الثابتة. و كما إنها تسمح لصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية و المحافظة على درجة من الاستقلال النقدي. و كذا تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي مقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى اذا كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدولة الشريكة<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> محمد ياسر زيدان النحال . مرجع سبق ذكره ص 50

<sup>2</sup> المرجع السابق . ص 51

الشكل رقم: 02 أنظمة سعر الصرف



### المطلب الثاني: الأداء المالي للبنوك التجارية

#### أولاً: مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي للبنوك على انه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة. و ذلك من اجل البلوغ للأهداف المالية و بأقل تكاليف مالية.<sup>1</sup>

كما يعرف الأداء المالي أيضا على انه انعكاس لكيفية استخدام البنك للموارد المالية و البشرية. و استغلالها بالصورة التي تجعله قادرا على تحقيق أهدافه. و من ثم فإن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما:

- الطريقة في استخدام الموارد أي الكفاءة . والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام أي الفعالية

ومن هنا نستنتج أن الأداء ( المتغير ) = الفعالية ( تحقيق الأهداف ) + الكفاءة ( اقل تكلفة )

و تعرف الكفاءة بأنها أداة الأعمال بطريقة صحيحة . بينما تعرف الفعالية على إنها أداء الأعمال الصحيحة. لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة و تحديدها وتعريفها لنتمكن من أدائها. و من ثم فان الجمع بين الكفاءة و الفعالية هو أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة.<sup>2</sup>

ويعرف الأداء المالي بأنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة المالية لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول الحسابات و الجداول الملحقه. لكن جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة. وعلى هذا الأساس فان تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح .

ومما سبق نستنتج إن الأداء المالي هو نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية و معنوية أفضل استغلال و تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سناء مسعودي . تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية . مذكرة ماستر . جامعة الوادي 2014/2015 . ص 23

<sup>2</sup> ناصر مروى صفاء . أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية . مذكرة ماستر . جامعة قالمه .

42 . 2017/2016

ثانيا : العوامل المؤثرة على الأداء المالي :

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي ( قدرة البنك على التحكم فيها ) و منها ما هو خارجي ( ليس للبنك قدرة التحكم فيها ) و نذكر هذه العوامل فيما يلي :

### 1 . العوامل المنظمة (داخلية) :

و يقصد بها العوامل الداخلية و الخاصة بالمصرف ذاته. كحجم الأعمال أو الأنشطة بالمصرف. والتكنولوجيا المستخدمة و كفاءة الإدارة . وهي :

أ . **حجم الأعمال** : إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف و طبيعة تركيبها و حركتها تمثل عوامل هامة و ذات تأثير كبير في تحديد كفاءة و إنتاجية الأنشطة المصرفية . فكلما زادت حجم هذه الموارد و انخفضت التكاليف الإجمالية لها ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية في المصرف . الأمر الذي يسهل تحسين إنتاجية المصرف<sup>2</sup> .

ب . **التكنولوجيا المستخدمة** : و هي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي ، و التي تساعد في الرفع في درجة الأمان و سرعة العمل . فكلما زاد استخدام التكنولوجيا ارتفعت درجة الأمان و زادت سرعة العمل و يؤدي ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية . ومنه زيادة الربحية و تخفيض التكاليف .

ج . **الكفاءة الإدارية** : أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات . و مدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات بينها و بين العمال داخل المصرف. و تطوير عمليات التعاون و العمل الجماعي. و مدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية. و السمعة الحسنة للمصرف.

### 2 . العوامل البيئية ( الخارجية ) :

و هي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي و تنقسم إلى :

أ . **البيئة القانونية و السياسية**: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف. والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

ب . **البيئة الاقتصادية**: و تشمل طبيعة النظام الاقتصادي و الموارد المتاحة في البلد . و كذلك المناخ الاستثماري و الفرص الاستثمارية المتوفرة .

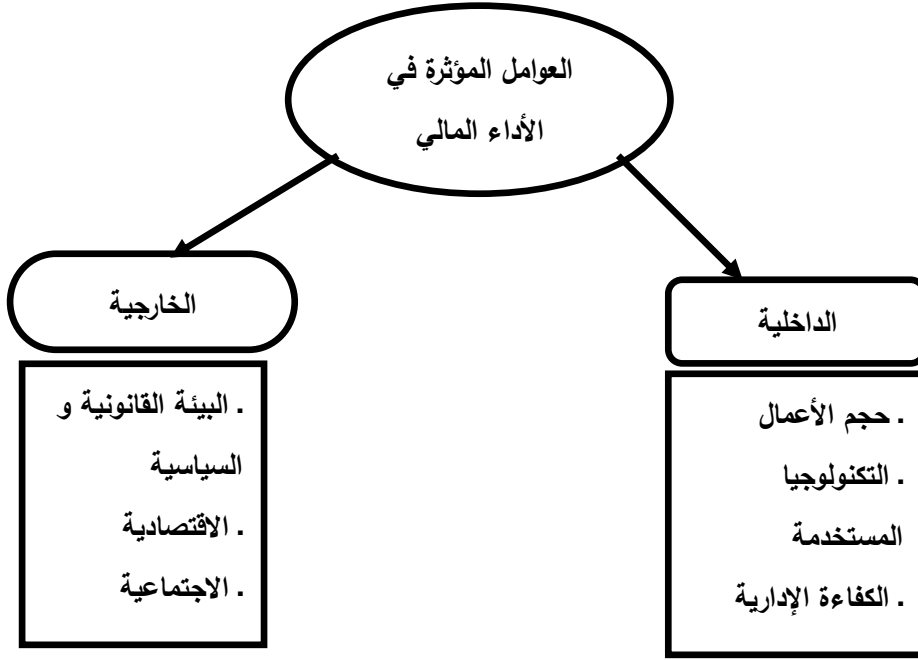
ج . **البيئة الاجتماعية** : و هي العادات و التقاليد التي يؤمن بها الأفراد . ومستوى الوعي و الثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية . و الخدمات التي تقدمها المصارف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> خولة تبادي . أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية . مذكرة ماستر جامعة قلمة . ص 42

<sup>2</sup> باعامرة بشير . مرجع سبق ذكره . ص 03

<sup>3</sup> المرجع السابق . ص 04

الشكل رقم : 03 العوامل المؤثرة في الأداء المالي



### ثالثا: مجالات الأداء المصرفي

المجالات التي تسعى المنظمة لقياسها على أساس إن كل مجال منها يعكس هدفا تسعى إلى تحقيقه و قد تحققه و قد تختلف هذه الميادين من مصرف إلى آخر و حسب طبيعة نشاطه و حسب نظرة الإدارة العليا لهذه الميادين إذ تعكس هذه الميادين أهداف المنظمة الأساسية حيث تشمل ثلاث أبعاد و هي :

**1. الاقتصاد في استخدام الموارد :** أي مدى كفاءة المنشأة في الحصول على الموارد الاقتصادية بمستوى مناسب من الجدوى و بأقل قدرة ممكنة من الكلفة . و لأجل تحقيق عنصر الاقتصادية لابد من توفر نظام سليم و فاعل للرقابة الداخلية الذي يمكن الاستعارة به لإعداد المعايير الفنية و الاقتصادية و المالية التي تتسجم مع طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية و مقوماتها<sup>1</sup> .

**2. الكفاءة :** تنصب وظيفة هذا العنصر على مدى نجاح الوحدة في أحكام العلاقة بين الموارد (المدخلات) المستخدمة و المخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى زيارة المخرجات و تخفيض المدخلات . أي تقيس بين المخرجات و المدخلات .

**3. الفاعلية :** هي مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها المرسومة الرئيسية و الفرعية كما تعرف بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على أداء وظائفها بما يحقق الرضا عنها و تتناول الفاعلية بوجه خاص التأكد مما اذا كانت الأهداف المحققة و الأساليب المتبعة تحقيقها . تتفق مع الأهداف المخططة و كشف الانحرافات

<sup>1</sup> ناصر صفاء مروى . مرجع سبق ذكره ص 04

السالبة و الموجبة و بيان أسبابها و تقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الايجابية في الأداء و معالجة النواحي السلبية و العمل على تلافيها في المستقبل<sup>1</sup> .

### رابعا : معايير الأداء المالي للبنوك

توجد عدة معايير للأداء المالي نذكر منها :

1. **المعايير التاريخية** : حيث تستمد هذه المعايير من فعاليات البنك ذاته اذا تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات الفارطة . من اجل رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا و المالية و الكشف على نقاط الضعف في البنك و معالجتها . و عن نقاط القوة حيث يتم تعزيزها و إسنادها . كما يمكن أن يستفيد من هذه المعايير المحلل الخارجي<sup>2</sup> .

2. **المعايير الصناعية** : هي تلك المعايير التي يستفيد منها المحلل المالي في رقابة الأداء. فهي تمثل مقارنة الأداء البنك ومتابعته دوريا . خاصة و إن البنك يتشابه في العديد من الخصائص مع النشاط القطاعي الذي يقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين البنوك موضوع المقارنة في القطاع الواحد

3. **المعايير المستهدفة** : تتمثل هذه المعايير في الأرقام و الأهداف الواردة في الخطط و الموازنات و دراسة الجدوى الاقتصادية.

4. **معايير الأداء التنافسية** : تستعمل هذه المعايير لهدف مقارنة الأداء المتحقق مع أداء احد المنافسين أو أكثر . و تتميز هذه المعايير إنها تربط أداء الوحدة بصورة مباشرة مع القدرة التنافسية في مجال أعمالها أو خدماتها<sup>3</sup> .

### خامسا : تقييم الأداء المالي

#### 1. تعريف تقييم الأداء المالي :

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي منها :

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية. و ذلك من خلال ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة . لذلك فهي تهتم بتحقيق الأهداف المرجوة. بالإضافة إلى قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت بشرية أو رأسمالية<sup>4</sup> .

وكما يعرف بأنه إعطاء تقرير على حالة البنوك و قدرتها وذلك من خلال قياس مواردها الطبيعية و البشرية و المادية و المالية و النتائج التي تحققت و القيام بالمقارنة بينها و بين ما كان مخطط له من قبل في ظل معايير محددة<sup>5</sup> .

<sup>1</sup>ناصر صفاء مروى .مرجع سبق ذكره.ص 05

<sup>2</sup> مسعود بو العيش . كنزة جليد . دور وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز الأداء المالي للبنوك . مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جيجل . 2020/2019 ص 50

<sup>3</sup> المرجع السابق ص 51

<sup>4</sup> عزوزة امانى . تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة ( 2013/2008 ) . مجلة دراسات اقتصادية . المجلد 01 العدد

رقم : 04 . جوان 2017 . جامعة قسنطينة ص 84

<sup>5</sup> لعرف زاهية . تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية . مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية جامعة المسيلة 2020-2019 ص 41



بمعنى آخر تقييم الأداء المالي هو التفاعل بين ما تسعى الوصول إليه البنوك ، و السلوك المتجه وفق أسس و معايير محددة مسبقا التي تضمن تحقيق ذلك . بمعنى الوصول إلى مستوى مقبول من الأهداف مع مراعاة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ذلك . لكي نستطيع الحكم على قدرة البنوك في إيجاد الحلول المجدية أمام تحديات وسطها التنافسي في الوصول إلى أهدافها<sup>1</sup> .

من خلال تعاريف نستخلص إن تقييم الأداء المالي للبنوك هو صورة تعكس الوضعية المالية للبنك . ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف و ذلك من خلال تحقيق أكبر عائد ممكن . دون الوقوع في مخاطر السيولة أو الإفلاس<sup>2</sup> .

### 2. مؤشرات تقييم الأداء المالي

تستخدم المؤشرات المالية في تقييم أداء البنوك في مجالات الربحية، السيولة، الملاءة، و مدى كفاءة إدارة البنوك و يعتبر تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية أكثر شيوعا من طرف المحللين الماليين. اد تعتبر من أهم الأدوات استعمالا نظرا لسهولة استخراجها و حسابها و سهولة تحليلها بهدف إعطاء حكم على مدى توافق الأداء الحالي مع الأداء المتوقع.

#### 1. مؤشرات الربحية :

تعتبر الربحية العامل الموجه لأداء القطاع المصرفي . و هو عبارة عن الأرباح التي يحققها البنك و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح. تعتبر الربحية مقياسا للحكم على كفاءة البنك . و كما تركز أيضا على قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة . يعني ان النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرارية البنوك و توسعها . و ذلك من خلال الأرباح التي تحققها<sup>3</sup> . وهي تنقسم إلى :

#### أ. العائد على الأصول : (ROA) :

يقيس هذا المؤشر فاعلية الإدارة في استخدام مواردها المتاحة و مدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية<sup>4</sup> . و يحسب بصافي الربح على إجمالي الأصول و تتمثل في العلاقة التالية :

$$\text{العائد على الأصل} = \text{صافي الربح} / \text{الأصول}$$

#### ب. العائد على حقوق الملكية ROE :

<sup>1</sup> التجاني الهام . شعوبي محمد فوزي . تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري للفترة 2005 -2011 أبحاث اقتصادية و إدارية . العدد رقم : 17 جوان 2015 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة ص 27

<sup>2</sup> عزوزة أماني . مرجع سبق ذكره ص 85

<sup>3</sup> بودشيشة ريمة . بحول محمد يزيد . تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية و السيولة.مجلة الدراسات الاقتصادية . المجلد : 21 العدد : 02 . 2021 ص 138

<sup>4</sup> خمقاني الطيب و آخرون . تقلبات سعر الصرف الدينار و أثره على الأداء المالي للبنوك . مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية المجلد 08 العدد رقم02 . جوان 2021 ص 108

## الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية

هو من المؤشرات المالية المهمة في تقييم الربحية و يقيس كفاءة إدارة البنك في استغلال أمواله<sup>1</sup> . و يحسب صافي الربح على حق الملكية . و تتمثل في العلاقة التالية :

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

و يحسب أيضا : العائد على الأصول ROA × الرافعة المالية EM

ج. معدل العائد على الودائع : ROD

و يحسب بقسمة صافي الربح على مجموع حقوق الملكية بالودائع و يتمثل في العلاقة التالية:<sup>2</sup>

العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع

د. نسبة هامش الربح : ROR

يبين لنا العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك . و يتمثل في العلاقة التالية :

نسبة هامش الربح = هامش الربح / إجمالي الإيرادات

2. مؤشرات السيولة :

و تعرف بأنها مدى قدرة البنك على السداد نقدا في جميع التزاماته التجارية . و على الاستجابة لطلبات الائتمان . أو منح قروض جديدة . و هذا مما يتوجب عنه توفر نقد سائل لدى البنوك ، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله . بمعنى تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة و سهولة بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير<sup>3</sup> . و تنقسم إلى :

أ. نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول : تقيس لنا هذه النسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري . كلما زادت هذه النسبة هذا يعني ان توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع . و تعبر بالعلاقة التالية :

نسبة النقدية = النقدية / إجمالي الأصول

<sup>1</sup> إسماعيل إبراهيم عبد الباقي . إدارة البنوك التجارية . دار غيداء للنشر و التوزيع . عمان 2015 ص 22  
<sup>2</sup> بن دجو محمد . بكرابي محمد زكرياء . مؤشرات و نماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر . مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية 2021 أدرار ص 14  
<sup>3</sup> بلعروسي أسيا . محددات الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية . مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018/2017 ص 07

## الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية

ب . نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية و الآجلة : اد تسمح هذه النسبة للبنوك التجارية في تحديد احتياطياتها من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب و الايداع و التقلب المستمر . و تمثل بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الودائع الجارية} = \text{إجمالي الودائع الجارية} / \text{إجمالي الودائع الادخارية و الآجلة}$$

ج . نسبة الاحتياطي القانوني : يستخدم هذه الاحتياطي كوسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي . و تعبر بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \text{الأرصدة لدى البنك المركزي} / \text{إجمالي الودائع}$$

### 3. مؤشر كفاية رأس المال :<sup>1</sup>

حيث يتكون رأس المال البنك التجاري من رأس المال المدفوع و الاحتياطيات والأرباح المحتجزة و علاوات الإصدار و يتصف رأس المال التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع . مما يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين . لذلك فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال يعد أمرا هاما لدعم ثقة المودعين . و تضم مؤشرات ملاءة رأس المال عدة أنواع أهمها :

أ . نسبة حق الملكية إلى إجمالي الأصول : اد تبين لنا هذه النسبة على مدى اعتماد البنك على رأسماله في تكوين الأصول و يعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة حق الملكية} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي الأصول}$$

ب . نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع : تبين لنا هذه النسبة على مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية لكونها مصدرا من مصادر التمويل . و مدى قدرته على رد الودائع من الأموال المملوكة . و يعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة حق الملكية} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي الودائع}$$

ج . نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض : توضح لنا هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض من حقوق الملكية بدون المساس بالودائع . و تعبر بالعلاقة التالية :<sup>2</sup>

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي القروض}$$

<sup>1</sup> زبييري الساسي و آخرون . أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية . مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الوادي 2018/2019 . ص 71  
<sup>2</sup> مريم بوخرص . أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية . مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جيجل 2017/2018 ص 53

### المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية

إن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية و البنوك مع العالم الخارجي أي التصدير و الاستيراد. أو المالية مثل اقتراض تحويلات مالية . و التي يتم تسويتها بعمليات الصرف . لا تخلو من مخاطر التقلبات في أسعار العملات الأجنبية و خاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي. حيث تؤثر هذه المخاطر على عدة أنشطة و هي :

#### أولاً : مخاطر الصرف في الأنشطة العينية :

و هي تلك الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية في معاملاتها التجارية و التي تتمثل في التصدير و الاستيراد، بيع و شراء العملات، العروض و المناقصات الدولية، المعاملات و الصفقات الدولية. و تختلف المخاطرة من عملية إلى أخرى . فمثلاً يكون التصدير معرض لخطر الصرف عند انخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر. أي أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة و المتوقعة من إبرام العقد . و يكون خطر المعاملات و الصفقات التجارية من خلال الشراء و البيع بالعملة الأجنبية حيث يظهر نتيجة التقلبات في معدلات الصرف على امتداد فترة انجاز الصفقة و فترة التسوية .

#### ثانياً : مخاطر الصرف في الأنشطة المالية :

وهي تلك الأنشطة التي تقوم بها البنوك في معاملاتها المالية الدولية ، و التي تتمثل في التحويلات المالية سواء كانت للبنك و تكون بينه و بين فروعها في الخارج أو تكون التحويلات لعملائه . و كذلك الإقراض و الاقتراض بالعملة الأجنبية و الاستثمار الأجنبي و كذلك الاستثمار في الأوراق المالية أي الأسهم و السندات في البورصات المالية . إذ نجد أن التحويلات المالية التي تكون بين البنك و فروعها معرضة للخطر الصرف . فعند تجميع الحسابات يتغير الأصل الصافي الذي يعبر عنه بالعملة الأجنبية بدلالة قيمة عملة البلد الذي يتواجد فيه الفرع . فإذا كان السعر المستعمل عند التجميع مختلفاً عن التكلفة التاريخية فإنه ينتج ما يسمى بفرق الدمج.

إن كل العمليات التجارية التي يقوم بها البنك مع العالم الخارجي و تكون أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات . فإنها تتعرض و بشكل مباشر لخطر التقلبات في أسعار الصرف . و إن لم يتخذ البنك تدابير لتدنيته هذه المخاطر بالطرق المعروفة مثل التقنيات الداخلية و الخارجية لتغطية خطر الصرف و عقود خيار الصرف و عقود المبادلة و غيرها . فإنها ستؤثر سلباً على أدائه المالي و خاصة و إن كانت المعاملات بمبالغ ضخمة .<sup>1</sup>

<sup>1</sup>إعامرة بشير . مرجع سبق ذكره ص 13

### المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

#### المطلب الأول: الدراسات السابقة

**دراسة 1 :** باعمارة بشير . مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرياح . ورقة 2012 . بعنوان أثر تقلبات أسعار الصرف على البنوك . دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري . حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات في سعر الصرف على أداء البنك التجاري . كما هدفت إلى الوقوف على طبيعة و أبعاد العلاقة بين إيرادات البنك من نشاطه الرئيسي و إيراداته من النشاط الثانوي و التعرف على مدى توجه البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية . وعلى هذا الأساس تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري كعينة الدراسة لفترة 2000 - 2011 و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي و التجريبي . وتم استخدام الأساليب الإحصائية . وتم الاستعانة ببرنامج EXEL.

**و كان تحت إشكالية: ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية ؟**

**دراسة 2 :** نوفل بعلول . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2017-2018 . بعنوان أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري .دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية .

كانت تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على تأثير أنظمة سعر الصرف في ميزان المدفوعات بشكل عام . مع إسقاط ذلك على مجموعة من الدول العربية بشكل خاص . و هذا من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية و التجريبية فيما يخص أنظمة الصرف و أدائها الاقتصادي الكلي من جهة. و ميزان المدفوعات من جهة أخرى . تم الاعتماد على أسلوب إحصائي قياسي .

**و كان تحت إشكالية : كيف يؤثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الدولة ؟ وما واقع ذلك في الجزائر مقارنة بالدول العربية محل الدراسة ؟**

**دراسة 3 :** بن عبيزة دحو . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . تخصص تسيير مؤسسات . جامعة سيدي بلعباس 2016/2017 . بعنوان سياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي . دراسة قياسية .

كانت تهدف هذه الدراسة في إبراز مدى فعالية أنظمة أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصاد الكلي و محدداته . تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الأطر النظرية و مختلف الأدبيات المتعلقة بكل من أسعار و سياسيات و نظم الصرف . من جهة و النمو الاقتصادي و نظرياته و محدداته من جهة

أخرى . كما تم استعمال القياس الاقتصادي لرصد اثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج الانحدار لتحديد العلاقة بين سياسات أسعار الصرف و النمو الاقتصادي.

و كان تحت إشكالية: ما مدى تأثير سياسة سعر الصرف المنتهجة في الجزائر على النمو الاقتصادي ؟

دراسة 4 : بغداد زيان . مذكرة تخرج لينل شهادة الماجستير في الاقتصاد . تخصص مالية . جامعة وهران . 2013/2012 . بعنوان تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية كانت تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية . و المتمثلة في تغيرات أسعار النفط . تغيرات أسعار الصرف العملات ، خاصة و إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على مداخيل النفط .

و كان تحت إشكالية: ما مدى تأثير التقلبات أو التغيرات الحاصلة بين الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية ؟

دراسة 5 : دوحة سلمى . أطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2014 . بعنوان اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها .

كانت تهدف الدراسة إلى معرفة اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها .حيث اعتبرت سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول. تمت معالجة هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي وتحليل طبيعة العلاقة بين متغير الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي . وتم الاعتماد على برنامج . EVIEWSE 8

و كان تحت إشكالية: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و ماهي سبل علاجها في الجزائر ؟

دراسة 6: خمقاني محمد الطيب . مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية المجلد 08 العدد 02 جامعة قاصدي مرباح ورقلة . بعنوان تقلبات سعر صرف الدينار و أثره على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية .

كانت تهدف الدراسة إلى معالجة إشكالية تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري و أثره على أداء البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2017/2008 . و تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي القياسي في الجانب التطبيقي . و تم أيضا استعمال مخرجات القوائم المالية من ميزانيات و جدول حسابات النتائج . للبنوك محل الدراسة .

## الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية

و كان تحت إشكالية: ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2017/2008 ؟

دراسة 07 : رجاء بوترة . مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير . 2016/2015 . بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية . أم البواقي كانت تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى يتأثر الأداء البنكي بمخاطر التغير الذي يحدث على أسعار الصرف . تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج المعيارى في الجانب النظري . و المنهج الايجابي في الجانب التطبيقي .

و كانت الإشكالية : كيف يتأثر الأداء البنكي بمخاطر التغير في أسعار الصرف ؟

دراسة 08 : لعرف زاهية . قريد مصطفى . مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير المجلد رقم : 14 العدد رقم : 01 بعنوان تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية في ظل قيدي السيولة و الربحية . كانت تهدف هذه الدراسة الى الموازنة بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية الجزائرية و اخذ عينة من البنوك التجارية و المتمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية . تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض الموضوع .

و كانت الإشكالية : إلى أي مدى يتم الموازنة بين هدفي السيولة و الربحية معا في البنوك التجارية الجزائرية بأخذ بنك الفلاحة و التنمية الريفية كعينة عنها ؟

المطلب الثاني : علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة

أوجه الاختلاف و التشابه للدراسات السابقة	عنوان الدراسة	مكان و زمان الدراسة	الأدوات و المنهج المستخدم	نتائج الدراسة
دراستنا	أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية	دراسة حالة بنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري	المنهج الوصفي و المنهج الإحصائي القياسي تم الاعتماد على برنامج EXCELL و برنامج EVIEWSE 10	من خلال دراستنا تبين أن تقلبات أسعار الصرف ليس لها أي تأثير على أداء المالي لبنك الوطني الجزائري بنك البركة الجزائري

## الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية

<p>تبين بأن سعر الصرف الدينار الجزائري و سياسته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي و إنما التوصل الى تحقيق قابلية التحويل الكلي للدينار و تحرير سعر الصرف</p>	<p>المنهج التحليل و الإحصائي القياسي وتم الاعتماد على برنامج eviewse8</p>	<p>دراسة حالة الجزائر 1990-2013</p>	<p>أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها</p>	<p>دراسة : دوحة سلمى</p>
<p>ارتفاع الدولار أمام اليورو يؤدي الى زيادة مداخيل الجزائر . فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر . في المقابل اليورو هو عملة نفقاتها</p>	<p>المنهج التاريخي و الأسلوب الوصفي التحليلي</p>		<p>تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية</p>	<p>دراسة: بغداد زيان</p>
<p>كل نظام اقتصادي في كل قطر له مميزات وخصائص تلزمه باختيار ما يناسبه من أنظمة الصرف الوسيطية أو الثابتة و ليس هناك نظام يصلح لأي بلد وفي كل الظروف</p>	<p>تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي . و كما تم استعمال القياس الاقتصادي</p>	<p>. دراسة قياسية .</p>	<p>سياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي . دراسة قياسية .</p>	<p>دراسة: بن عبيزة دحو</p>



## الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية

	الاعتماد على أسلوب إحصائي قياسي	دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية .	أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري	دراسة : نوفل بعلول
خلصت الدراسة الى ان نظام الصرف المتبع هو الذي يحدد نوعية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين	تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي للجانب النظري و التاريخي و التجريبي للجانب التطبيقي	دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري	أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك	دراسة : بشير باعمارة

من خلال الجدول نلاحظ اختلاف بين دراستنا الحالية و الدراسات السابقة من حيث مكان و زمان الدراسة بالإضافة إلى الأدوات المستعملة ، و المنهج المتبع للدراسة ، و النتائج المتوصل إليها.

### خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستنتج أن سعر الصرف له أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي وذلك لارتباطه الوثيق مع التجارة الخارجية. وكما يعتبر أي سعر الصرف كمقياس للتعامل في مجال الصرف لتلك الدول . و يحدد نوع الصرف المتعامل. بينما تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية فهو عبارة عن أداة لمعرفة النقاط السلبية و الايجابية للبنك و ذلك باعتماد على عدة مؤشرات لقياس ذلك من أهم المؤشرات هي مؤشر قياس الربحية. و مؤشر قياس السيولة .

# الفصل الثاني

## دراسة حالة

### تمهيد :

بعدما تم التطرف إلى الجانب النظري في الفصل الأول . نحاول في هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية التي تم تناولها سابقا البنوك التجارية . ونختار عينة بنك من البنوك التجارية و هو البنك الوطني الجزائري ، و بنك خاص بنك البركة و نجري مقارنة بينهما .  
و لقيام بدراستنا التطبيقية قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين . خصص المبحث الأول بعرض الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة . أما المبحث الثاني فتحليل النتائج و مناقشتها .

### المبحث الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

#### المطلب الأول : خطوات الدراسة

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع ، و الإجابة على الإشكالية فقد قمنا باتباع الخطوات التالية :

- إجراء نبذة تعريفية لكل بنك محل الدراسة
- جمع البيانات المالية من خلال قائمة المركز المالي أي الميزانية العمومية و جدول حسابات النتائج والتي تتوفر في تقارير سنوية الموجودة في المواقع الخاصة بكل بنك محل الدراسة .
- استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة المذكورة من خلال البيانات المالية للبنوك
- تفريغ النتائج النسب المالية المستخدمة بواسطة برنامج اكسل 2007 على البرنامج EViews 10

#### المطلب الثاني : اختيار عينة الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من البنوك محل الدراسة و الأدوات المستخدمة، و نموذج تحليل الدراسة. حيث تتمثل مجتمع الدراسة من بنك عمومي و يتمثل في البنك الوطني الجزائري ، و بنك خاص و المتمثل في بنك البركة . قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات و معلومات البنكين .

#### 1. تعريف بنك البركة الجزائري

جاءت فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984 . وذلك من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر و المتمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) . و شركة دلة القابضة الدولية و كانت نتيجة هذا الاتصال تم تقديم قرض مالي من طرف مجموعة دلة البركة القابضة للحكومة الجزائرية . حيث بلغت قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية. إذ كان هذا القرض بمثابة فرصة لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر و مجموعة دلة .

ففي سنة 1986 بدأت فكرة إنشاء بنك مشاركة في الجزائر تتبلور أكثر . عند قيام مجموعة دلة البركة المصرفية بعقد ندوتها الرابعة في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة . إذ كان محور هذه الندوة هو مناقشة فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر .

## الفصل الثاني دراسة حالة

و يعتبر القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض بنك البركة الجزائري على انه شركة مساهمة لها الحق في تنفيذ كامل الأعمال المصرفية و هذا وفقا لما تمليه أحكام الشريعة الإسلامية. و هذا لإتاحة فرصة العمل المصرفي للمتعاملين الساعين للتعامل على أساس المبادئ الشرعية الإسلامية.<sup>1</sup>

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام و القطاع الخاص يؤسس في الجزائر . حيث تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 كشركة مساهمة. في إطار قانون النقد و القرض. حيث يجمع بنك البركة بين البنك التجاري و بنك الأعمال و الاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد و القرض لسنة 1990 بصفته الأولى. و تنظم أعماله المادة 3 ( الفقرة 8 ) من قانونه الأساسي بصفته الثانية . حيث بلغ رأسمال الاجتماعى للبنك 500 مليون دينار جزائري مقسمة الى 500 ألف سهم .قيمة كل سهم 1000 دج و يشترك فيه كل من :

- شركة دلة البركة القابضة الدولية ( شركة سعودية مقراتها بين جدة / السعودية و البحرين بنسبة 50 %

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بنك عمومي جزائري بنسبة 50 % .

يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة بحي بوتلجة . و يدير البنك حاليا 27 فرعا و 3 فروع الافتتاح الشلف مستغانم ، عين مليلة .<sup>2</sup>

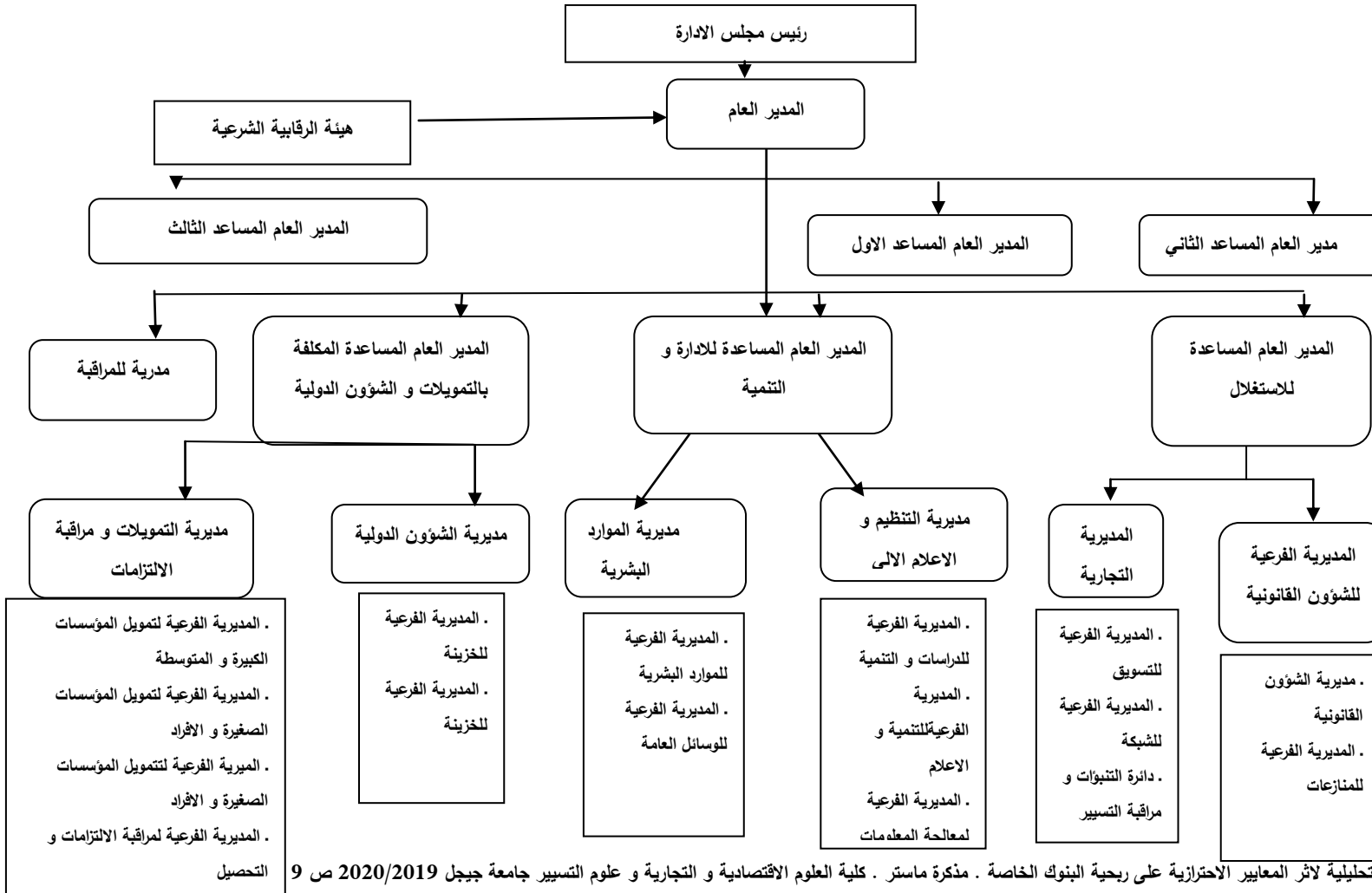
<sup>1</sup> صفاء حمادي . تقييم تجربة البنوك الخاصة . مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير . جامعة الوادي 2015/2014 ص 42

<sup>2</sup> المرجع السابق ص 43 .

## الفصل الثاني دراسة حالة

1. 2 الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري :

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المصدر : مرزاققة صبرينة .درويش سهام . دراسة تحليلية لآثر المعايير الاحترازية على ربحية البنوك الخاصة . مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيجل 2020/2019 ص 9

أ. جدول رقم : 01 الميزانية العامة للسنوات 2013-2019

## الفصل الثاني دراسة حالة

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الأصول
95745974	105021945	99616004	89902868	89962379016.87	74652365251.64	84483880749.31	الخزينة، صندوق الدفع . البنك المركزي . مركز صكوك البريدية
0	0	0	0	0	0	0	اصول مالية مملوكة لقرض التعامل
0	0	0	0	0	0	0	اصول مالية جاهزة للبيع
1547484	2299974	3123641	3179827	2356604053.71	2381608968.86	879379409.01	قروض وديون على المؤسسات المالية
153053279	154159890	136553371	107531185	94097100463.83	78246666747.51	62640201678.62	قروض وحقوق على الزبائن
0	0	0	0	0	0	0	اصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق
2185142	1371219	1391936	1473416	956349804.53	1283175420.1	1382054615.92	ضرائب جارية- الاصول
261635	234347	205398	211565	190582243.95	173307420.10	174305107.12	الضرائب المؤجلة- الاصول
2208277	1904003	1824740	1538005	1208176985.33	1.345.441.017.21	3321115310.62	اصول اخرى
568016	563965	645644	1423515	23540877.14	29.482.186.50	903185573.23	حسابات التسوية
1720874	1720806	1718778	1670691	1670697286.13	1.670.675.000	305622000	اشراكات في الفروع .المؤسسات المشتركة والشركاء عقارات استثمارية
4264721	3719679	3553182	3374185	3027899214.86	2.874.901.188.70	2829494102.58	الاصول الثابتة المادية

## الفصل الثاني دراسة حالة

12767	0	0	38364	76727602.64	115.104.765.62	153938372.87	الأصول الثابتة غير المادية
-	-	-	-	-	-	-	فارق الحياة
261568166	270995828	248632694	210343621	193573057548.99	162.772.728.322. 74	157073194919.28	إجمالي الأصول

المصدر : تقرير نشاط البنك

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الخصوم
-	-	-	0	-	-	-	البنك المركزي
31363	111220	52421	14384	14390436.87	14.257.937.33	14260623.41	ديون تجاه الهيئات المالية
171491393	176343367	164849660	133535556	119025045021.89	97.812.918.882.33	93534941111.99	ديون تجاه الزبائن
41976829	47540639	43042478	36602243	35537082300.71	33.363.754.509.25	31900035119.80	ديون ممثلة بورصة المالية
2701235	2985429	1818414	1713457	1890649567.40	1.348.458.527.23	1642073967.97	الضرائب الجارية - خصوم
0	0	0	0	0	0	0	الضرائب المؤجلة-خصوم
12553823	13684771	12014612	12921133	10857752053.39	3.329.035.637.05	5027935399.97	خصوم اخرى
2109586	2901047	2309184	1242067	2785487858.52	3.091.147.561.70	1989135624.7	حسابات التسوية
856859	749563	761196	1009448	617139108.86	620.673.989.91	599680739.53	مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء
-	-	-	-	-	-	-	إعانات التجهيز - اعانات اخرى للاستثمارات



## الفصل الثاني دراسة حالة

3612329	3431939	2998001	2417265	2139891992.84	2.847.006.308.68	3167859221	اموال لتغطية المخاطر المصرفية
0	0	0	0	0	0	0	ديون تابعة
15000000	15000000	15000000	10000000	10000000	10000000	10000000	رأس المال
-	-	-	-	-	0	0	علاوات مرتبطة برأس المال
3968943	2157459	1273107	5922009	5643187112.98	5.076.649.977.69	4210112180.4	الاحتياطيات
0	0	0	0	0	0	0	فارق التقييم
894672	894672	894672	894672	894671917	894.671.917.24	894671917.24	فارق اعادة التقييم
37888	29150	70534	87820	59842138.05	67.548.704.05	0	(+/-) ترحيل من جديد
6333245	5166572	3548415	3983568	4107918040.24	4.306.604.700.34	4092489013.27	(+/-) نتيجة السنة المالية
261568166	270995828	248632694	210343621	193573057548.99	162.772.728.322.74	157073194919.28	اجمالي الخصوم

المصدر : تقرير نشاط البنك

من خلال الجدول رقم : 01 نلاحظ ميزانية البنك البركة الجزائري وذلك في الفترة ما بين 2013 إلى غاية 2019 . حيث أن أصول و خصوم الميزانية كانت في تزايد مستمر و متواصل خلال السنوات الدراسة إذ لاحظنا سنة 2013 كانت تبلغ 157073195 دج لتتزايد خلال سنوات لتصل سنة 2018 إلى 270995828 دج. وهذا راجع إلى الحالة الجيدة للبنك . و طريقة تسييره إداريا. لتتخض إلى 261568166 دج سنة 2019 .

## الفصل الثاني دراسة حالة

### ب. جدول رقم : 02 قائمة النتائج :

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الالتزامات
11568550	11700326	9564132	8663371	7811703986.0 7	6.885.894.064.04	7.730.204.942.6 0	+فوائد ونواتج مماثلة
2922865	3287708	2779415	2081981	2078442335.6 6	1.949.578.908.27	1.745.678.777.4 0	-فوائد و أعباء مماثلة
887284	1195850	1702089	1877336	1932751209.3 8	1.738.233.644.74	487.792.776.60	+عمولات (نواتج)
379770	355156	379960	407301	363150907	345.451.065.37	346.559.443.98	-عمولات(أعباء)
0	0	0	0	0	0	0	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
0	0	0	0	0	0	0	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأموال المالية المتاحة للبيع
4250764	2679374	621464	547137	568059784.45	1.157.875.696.79	1.635.643.704.1 3	+نواتج النشاطات الأخرى
113172	83052	59368	59575	52730300.13	13.822.912.26	1.340.174.27	-رسوم للأنشطة الأخرى
13290790	11849634	8668943	8538986	7818191437.1 1	7.473.150.519.67	7.760.063.027.6 8	صافي الدخل المصرفي
3516547	3270618	2970959	2789406	2729989163.5 2	2.476.435.295.42	2.478.058.083.9 0	-أعباء استغلال عامة
267542	268528	282840	272403	258706576.5	253.476.320.80	245.207.729.72	-مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على

## الفصل الثاني دراسة حالة

							الأصول الثابتة المادية و غير المادية
9506701	8310487	5415144	5477177	4829495697.0 9	4.743.238.903.45	5.036.797.214.0 6	الناتج الإجمالي للاستغلال
1226792	1412541	1102522	818902	537336563.1	459.129.445.02	205.274.473.64	-مخصصات المؤونات خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد
334441	383217	678289	710950	1349628510.6 8	1.078.341.570.81	621.302.145.93	+ استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة
8614350	7281163	4990911	5369225	5641787644.6 7	5.362.451.029.24	5.452.824.886.3 5	ناتج الاستغلال
-	-	-	-	-	-	-	+/- أرباح أو خسائر صافية على اصول مالية اخرى
-	-	-	-	-	-	-	+العناصر غير العادية (نواتج)
-	-	-	-	-	-	-	-العناصر غير العادية (أعباء)
8614350	7281163	4990911	5369225	5641787644.6 7	5.362.451.029.24	5.452.824.886.3 5	ناتج قبل الضريبة
2281105	2114591	1442496	1385657	1533869604.4 3	1.055.846.328.90	1.360.335.873.0 8	-ضرائب على النتائج وما يمثلها
6333245	5166572	3548415	3983568	4107918040.2 4	4.306.604.700.34	4.092.489.013.2 7	الناتج الصافي للسنة المالية

المصدر : تقرير نشاط البنك

## الفصل الثاني دراسة حالة

من خلال الجدول رقم : 02 نلاحظ أن الناتج الصافي للسنوات المالية محل الدراسة شهدت ارتفاعا خلال السنتين 2013 و سنة 2014 اد بلغت سنة 2013 ب 4092489 دج لتصل سنة 2014 إلى 4306605 دج .و انخفضت خلال سنوات من 2015 ب 4107918 دج الى غاية 2017 ب 3548415 دج . لترتفع خلال السنتين 2018 قدرت ب 5166572 دج و 2019 قدرت ب 6333245 دج .

### ج . جدول رقم : 03 التعهدات خارج الميزانية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الالتزامات
55163666	61123644	72107955	64210227	61083518813.89	40.448.878.879.01	51.662.464.087.91	الالتزامات المقدمة
0	0	0	0	0	0	0	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
48811368	54990118	65991844	57847675	54676706009.44	34.438.746.685.88	46.998.383.249.27	التزامات التمويل لفائدة الزبائن
231254	234207	234487	195001	811692617.59	949.188.340.93	129.019.327.61	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
6121045	5899318	5881625	6167551	5595120186.86	5.060.943.852.2	4.535.061.511.03	التزامات ضمان بأمر من الزبائن
0	-	-	-	-	-	-	التزامات أخرى ممنوحة
23902201	19270858	3028999	890001	811692617.59	949.188.340.93	129.019.327.61	التزامات محصل عليها
-	-	-	-	-	-	-	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
23902201	19270858	3028999	890001	811692617.59	949.188.340.93	129.019.327.61	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
0	0	0	0	0	0	0	التزامات أخرى محصل عليها

## الفصل الثاني دراسة حالة

### 1. 3 جدول رقم : 04 أهم ارقام بنك البركة الجزائري ( بمليون دينار جزائري )

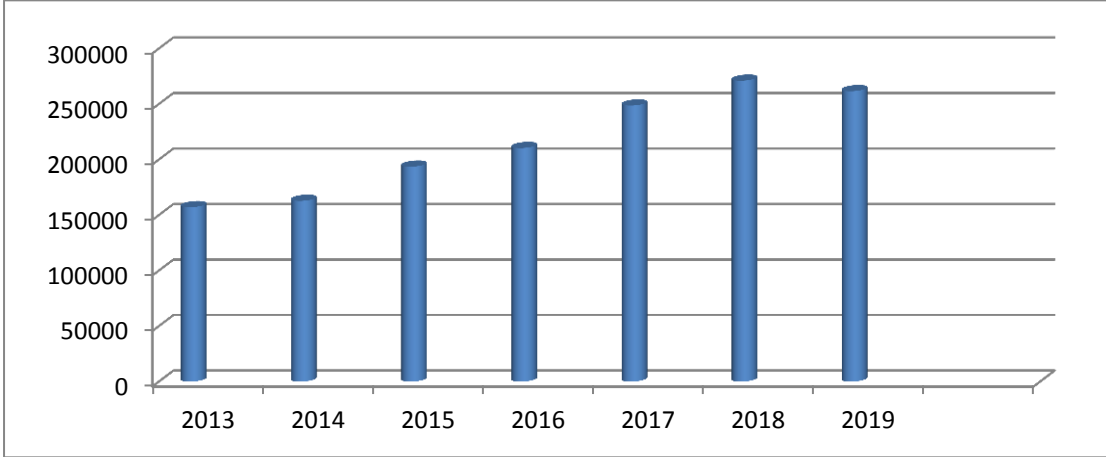
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الميزانية	157073	162772	193573	210344	248633	270996	261568
حقوق الملكية	22965	23810	23463	24312	24546	27429	30704
التمويلات	63354	80627	96453	110711	139677	156460	154600
الودائع	125435	131175	154562	170137	207891	223995	213500
اجمالي الدخل التشغيلي	7760	7473	7818	8539	8668	11850	13290
الناتج الصافي	4092	4306	4108	3984	3548	5167	6333

المصدر : تقرير نشاط البنك

من خلال الجدول رقم : 04 نلاحظ ان الناتج الصافي سنة 2013 بلغ 4092 دج ليرتفع سنة 2014 حيث قدر ب 4306 دج . ثم انخفض خلال السنوات من 2015 ب 4108 دج الى غاية سنة 2017 ب 3548 دج . ليرتفع الناتج خلال السنتين 2018 قدرت ب 5167 دج وسنة 2019 بلغت ب 6333 دج .

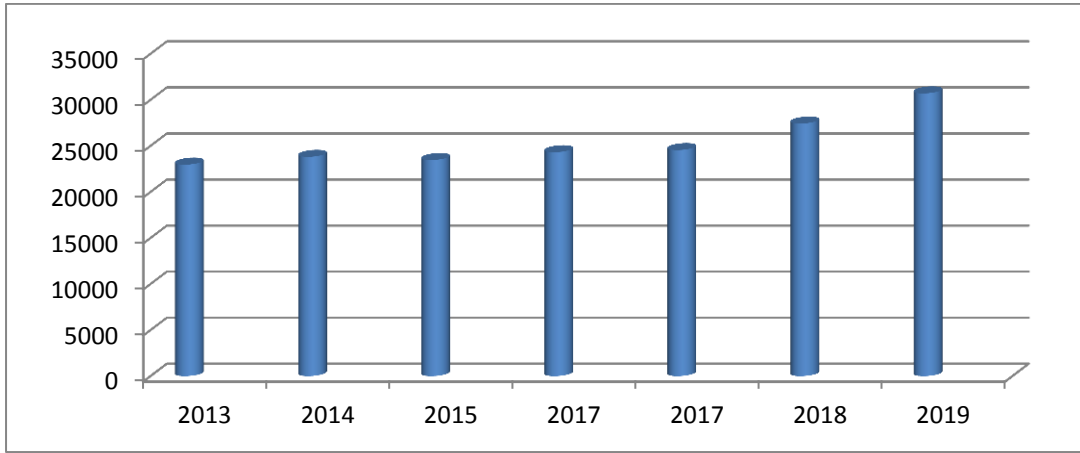
## الفصل الثاني دراسة حالة

الشكل رقم 05: يوضح إجمالي الموجودات



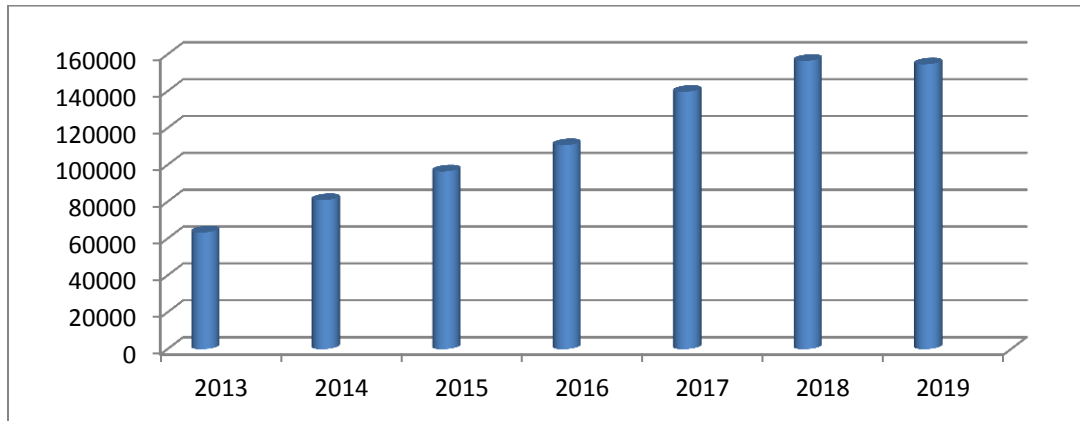
المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير نشاط البنك

الشكل رقم 06: يوضح اجمالي حقوق الملكية



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير نشاط البنك

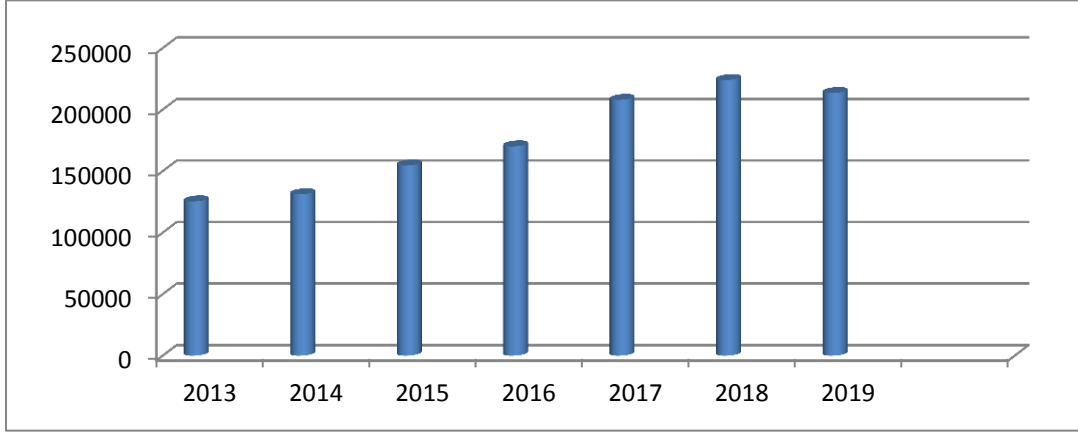
الشكل رقم 07: يوضح إجمالي التمويلات



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير نشاط البنك

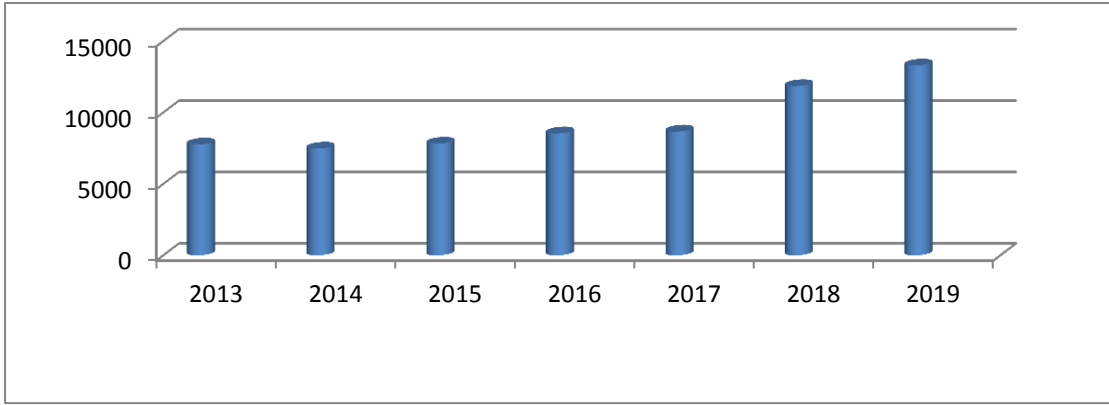
## الفصل الثاني دراسة حالة

الشكل رقم 08: يوضح إجمالي الودائع



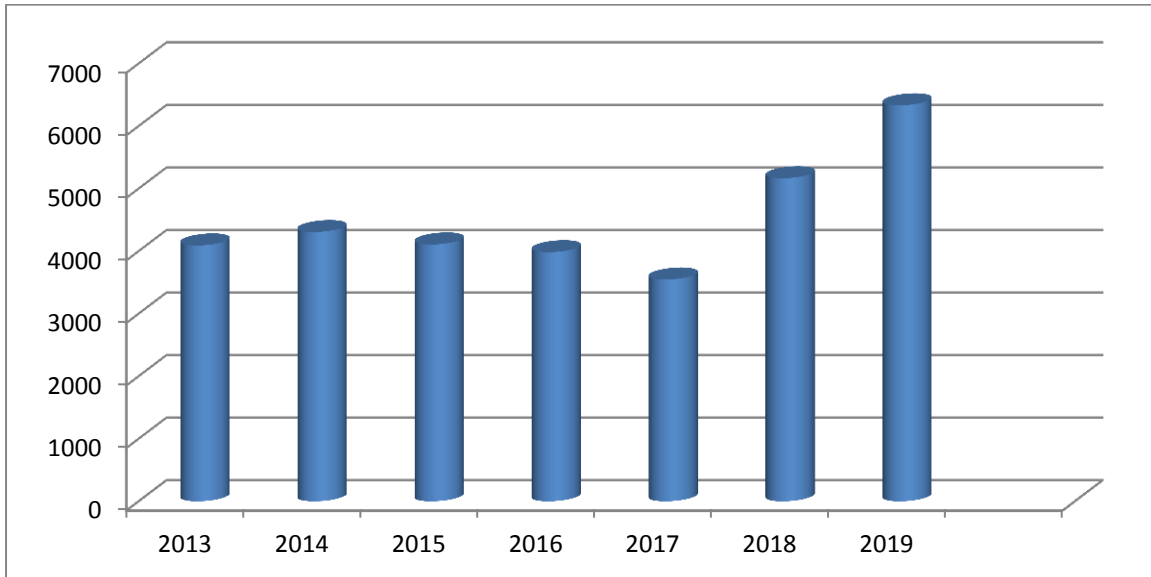
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير نشاط البنك

الشكل رقم 09 : يوضح إجمالي الدخل التشغيلي



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير نشاط البنك

الشكل رقم 10 : يوضح إجمالي الناتج الصافي



### 2. تعريف البنك الوطني الجزائري

أنشأ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة . كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي .

في 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و ذلك بإنشاء بنك جديد متخصص بنك الفلاحة و التنمية الريفية . مهمته الأولى هي التكفل بالتمويل و تطوير القطاع الفلاحي .

و في 1988 القانون رقم : 01-88 الصادر بتاريخ : 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي . كان له تأثيرات على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري منها :

- خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها .
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

و في سنة 1990 القانون رقم : 10-90 الصادر بتاريخ : 14 افريل 1990 المتعلق بقانون النقد و القرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد . هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها :

- انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي .
- على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس . عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن .

و في 1995 حاز البنك الوطني الجزائري على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ : 05 سبتمبر 1995 .

و في 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري الى 41600 مليار دينار جزائري

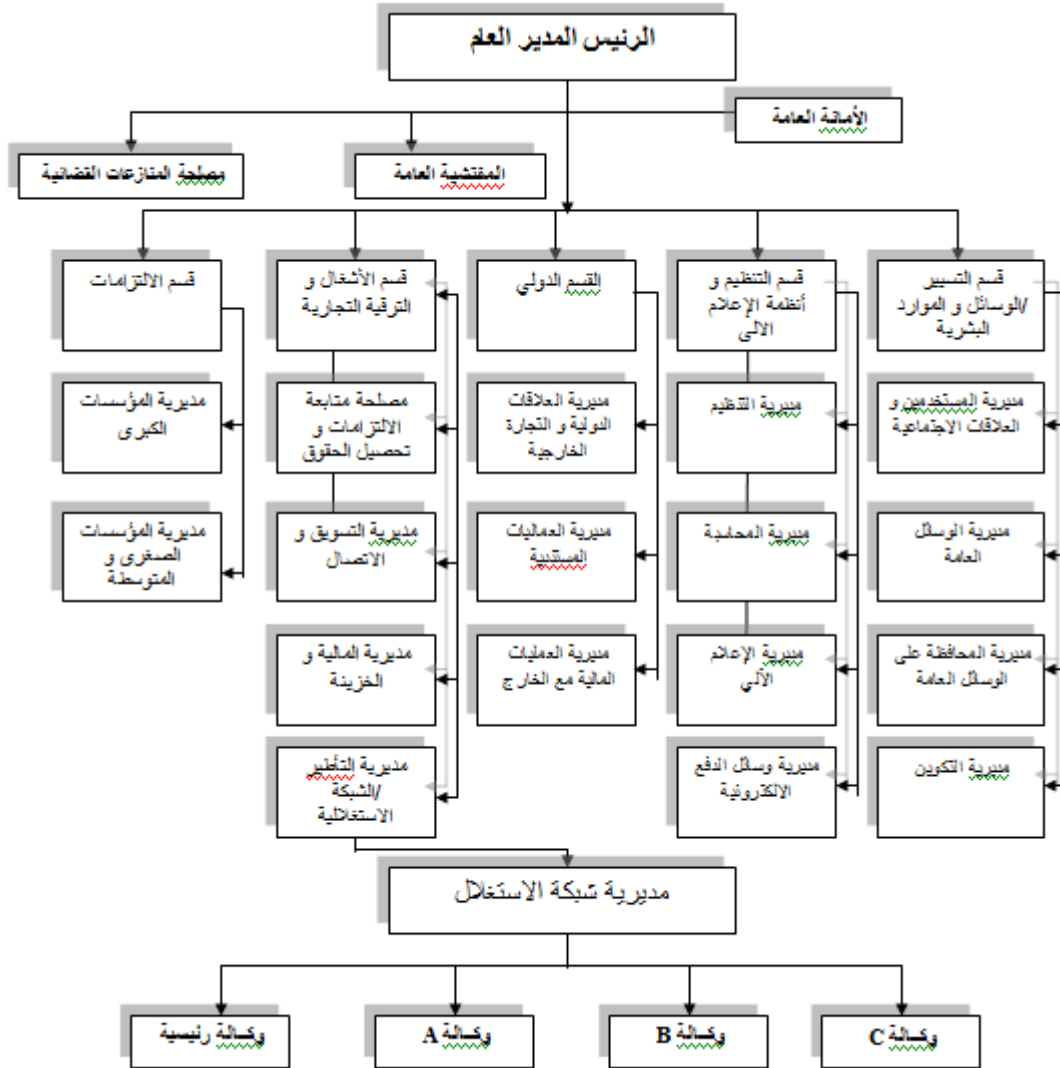
و في 2018 تم رفع رأسمال البنك من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.



## الفصل الثاني دراسة حالة

2.2: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :

الشكل رقم : 11 الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر : bna banque-nationale dalgerie. Html

3.2: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري :

إن القوائم المالية و المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج . تلعب دورا أساسيا في عملية تقييم الأداء. وكما تساعدنا أيضا في حساب النسب المالية و المتعلقة بالأداء المالي للبنك .

و عليه سنتطرق إلى القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري من خلال سنوات من 2013 إلى غاية سنة 2019 بناء على المعطيات المقدمة من البنك . ومقرر النشاط للسنوات المذكورة .

## الفصل الثاني دراسة حالة

### أ . جدول رقم : 05 الميزانية العامة للسنوات 2013-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الاصول
431208241	337316817	298863421	305734845	325840983	318233779	306760161	الخزينة، صندوق الدفع . البنك المركزي . مركزصكوك البريدية
256	270	250	238	219	212	174	اصول مالية مملوكة لغرض التعامل
406162203	379543232	265053415	788082331	234935457	230569742	218564489	اصول مالية جاهزة للبيع
419512117	379543232	265053451	166797057	503338888	55145087	168432097	قروض وديون على المؤسسات المالية
2044508426	1806662078	1622181004	1384912137	1515052812	1831665625	1315847592	قروض وحقوق على الزبائن
14043819	14043819	194043819	14043819	14043819	14032319	14032319	اصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق
12854579	10145906	11176286	10929186	9352557	12678581	8541312	ضرائب جارية- الاصول
751736	691309	611969	715320	765351	643381	685352	الضرائب المؤجلة- الاصول
56972992	28926710	38681034	78034835	29769699	39924437	37125605	اصول اخرى
55562832	51160554	75010175	49986094	44652322	77806314	74990220	حسابات التسوية
27620374	23761261	23741477	22813283	19477640	17467981	17115360	اشتراكات في الفروع المؤسسات المشتركة

## الفصل الثاني دراسة حالة

							والشركاء عقارات استثمارية
22698704	22680606	21791299	21150516	21621980	22190068	22778457	الاصول الثابتة المادية
86689	95644	140856	171517	229492	261760	257427	الاصول الثابتة غير المادية
-	-	-	-	-	-	-	فارق الحياة
3491982968	3082299350	2828633272	2843371178	2719081219	2620619286	2185130565	اجمالي الاصول

المصدر : تقرير نشاط البنك

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الخصوم
-	-	-	340355168	-	-	-	البنك المركزي
454327409	243452166	158992098	195741959	419633547	162789197	33893136	ديون تجاه الهيئات المالية
2103524686	1982925888	1834455739	1673844881	1732218308	1742545916	1498338492	ديون تجاه الزبائن
22641228	18685076	16428533	14245846	19020482	18698362	17347239	ديون ممثلة بورصة المالية
9365385	14282865	11273229	12418096	12143540	9958741	12044227	الضرائب الجارية - خصوم
537603	537377	536812	535633	533280	389090	277993	الضرائب المؤجلة-خصوم
139136132	117077585	110962924	140671583	107120613	288693599	288362078	خصوم اخرى

## الفصل الثاني دراسة حالة

103619975	70894144	104668088	79065313	64619063	91192610	56272155	حسابات التسوية
32089934	30088761	30345156	38172236	33960614	23990196	11440740	مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء
-	-	-	-	-	-	-	إعانات التجهيز - اعانات اخرى للاستثمارات
119836510	108112786	102041054	92063068	91380217	68044201	56400849	اموال لتغطية المخاطر المصرفية
207485319	208002425	194000000	14000000	14000000	14000000	14000000	ديون تابعة
150000000	150000000	41600000	41600000	41600000	41600000	41600000	رأس المال
-	-	-	-	-	106245349	-	علاوات مرتبطة برأس المال
114406150	90573966	178987219	155567323	131029808	2862137	98985363	الاحتياطات
-3876986	7991301-	5169755-	6155252-	2458804	14122289	11807602	فارق التقييم
14122289	14122289	14122289	14122289	14122289	5703142	14122289	فارق اعادة التقييم
5703139	5703139	5703139	5703139	5703139	91192610	2	(+/-) ترحيل من جديد
19064195	35832184	29986747	31419896	29537515	29784457	30238400	(+/-) نتيجة السنة المالية

## الفصل الثاني دراسة حالة

3491982968	3082299350	2828633272	2843371178	2719081219	2620619286	2185130565	اجمالي الخصوم
------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	---------------

المصدر : تقرير نشاط البنك

من خلال الجدول رقم : 05 نلاحظ ميزانية البنك الوطني الجزائري في الفترة مابين 2013 إلى غاية 2019 . حيث أن إجمالي أصول و خصوم الميزانية كانت في تزايد مستمر و متواصل خلال السنوات الدراسة إذ بلغ سنة 2013 كانت تبلغ 2185130565 دج لتتزايد إلى غاية سنة 2016 أين بلغت 2843371178 دج . ثم انخفض سنة 2017 حيث قدرت ب 2828633272 دج ، لترتفع خلال السنتين الأخيرتين ليصل سنة 2019 إلى 3491982968 دج . و هذا ما يدل أن البنك في وضعية جيدة من الناحية المالية .

ب . جدول رقم : 06 قائمة النتائج :

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الالتزامات
139568406	138968599	115094180	129177236	140202778	111560106	93092214	+فوائد ونواتج مماثلة
-48691575	46126936-	39130790-	27955586-	-25634023	24588757	18889225	-فوائد و أعباء مماثلة
2153578	2111057	2107888	2685271	2060095	1785268	1916187	+عمولات (نواتج)
-16502	56129-	42708-	81443-	-156343	47262	56747	-عمولات(أعباء)
1	50	14	35	22	19	12	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
723344	571993	16994	468723-	35661	265133	286386	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأموال المالية المتاحة للبيع

## الفصل الثاني دراسة حالة

339396	236307	236245	214322	153871	132073	105074	+نواتج النشاطات الأخرى
-	-	0	12287-	-20814	-	2489	-رسوم للأنشطة الأخرى
94076648	95704941	78281823	103558825	116641247	89106580	76451412	صافي الدخل المصرفي
-21756434	20548066-	21334309-	22787304-	-18353445	15871056	14322782	-أعباء استغلال عامة
-1529067	1556861-	1550437-	1415820-	-1377523	1325244	1227432	-مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
70791147	73600014	55397077	79355701	41703274	71910280	60901198	النتائج الإجمالي للاستغلال
-87266334	45566838-	45735249-	56431055-	-59647052	74801315	34880930	-مخصصات المؤونات خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد
44844566	22003097	31702679	20965730	4440056	42787301	16233068	+ استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهلكة
28369379	50036273	41364507	43890376	41703274	39896266	42253336	نتائج الاستغلال
-	-	-	-	-	-	-	+/- أرباح أو خسائر صافية على اصول مالية اخرى
-	-	-	-	-	-	-	+العناصر غير العادية (نواتج)
-	-	-	-	-	68153	12044226	-العناصر غير العادية (أعباء)
28369379	50036273	41364507	43890376	41703274	39896266	42775245	نتائج قبل الضريبة

## الفصل الثاني دراسة حالة

-9305185	14204089-	11377760-	12470480-	-12165759	9958741	29290	-ضرائب على النتائج وما يماثلها
19064194	35832184	29986747	31419896	29537515	29937525	30238400	النتائج الصافي للسنة المالية

المصدر : تقرير نشاط البنك

من خلال الجدول رقم : 06 نلاحظ إن النتائج الصافي سنة 2013 بلغ 30238400 دج لينخفض خلال السنتين 2014 و 2015 حيث قدر سنة 2014 ب 29937525 دج ، و سنة 2015 ب 29537515 دج . ليرتفع مجددا سنة 2016 حيث قدر ب 31419896 دج ، ليشهد انخفاضا خلال سنة 2017 حيث بلغ 29986747 دج . ثم ارتفع الناتج سنة 2018 حيث بلغ 35832184 دج . ثم انخفض إلى 19064194 دج . نلاحظ تدبب مستمر في الناتج الصافي للسنة المالية في البنك و هذا راجع تسيير المؤسسة .

## الفصل الثاني دراسة حالة

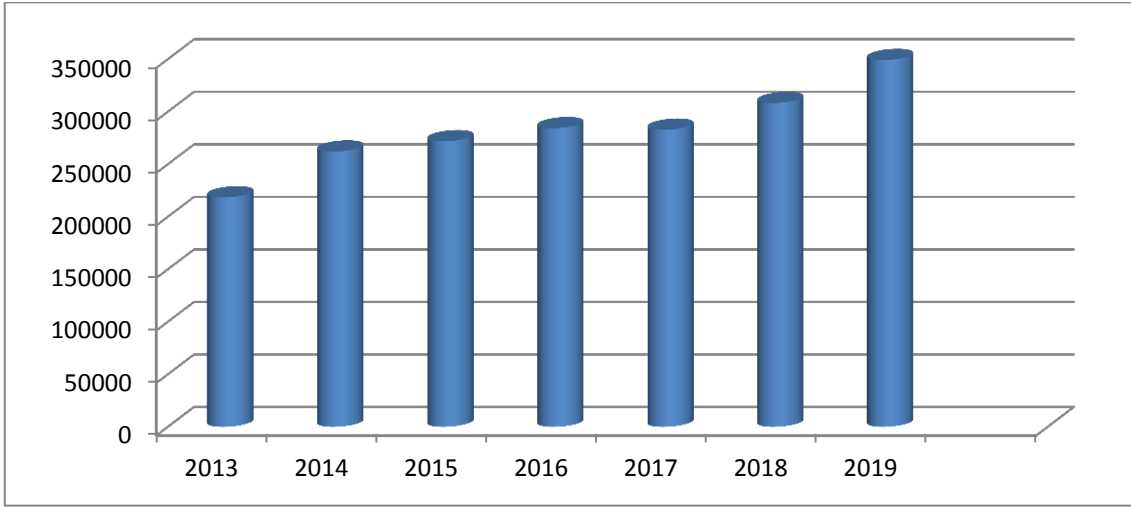
### ج. جدول رقم : 07 التعهدات خارج الميزانية

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الالتزامات
-	979354019	909150776	873975119	1129826423	1201719003	1007845590	الالتزامات المقدمة
1050975856	9266640	8383244	10451808	6080789	25797563	10747645	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
8103474	540106873	453177269	274487762	332213411	328584847	298401621	التزامات التمويل لفائدة الزبائن
668134124	170956732	181193033	317972415	508441444	568253621	428354678	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
105886843	259023774	266397230	271063134	283090779	279082972	270341646	التزامات ضمان بأمر من الزبائن
268851415	-	-	-	-	-	-	التزامات أخرى ممنوحة
852575372	871072833	909258521	995757495	1108724815	1096270618	988423684	التزامات محصل عليها
-	-	-	-	-	-	-	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
287279799	305777260	343962949	430461923	543429242	530975045	42312811	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
565295573	565295273	565295572	565295572	565295573	565295573	565295573	التزامات أخرى محصل عليها

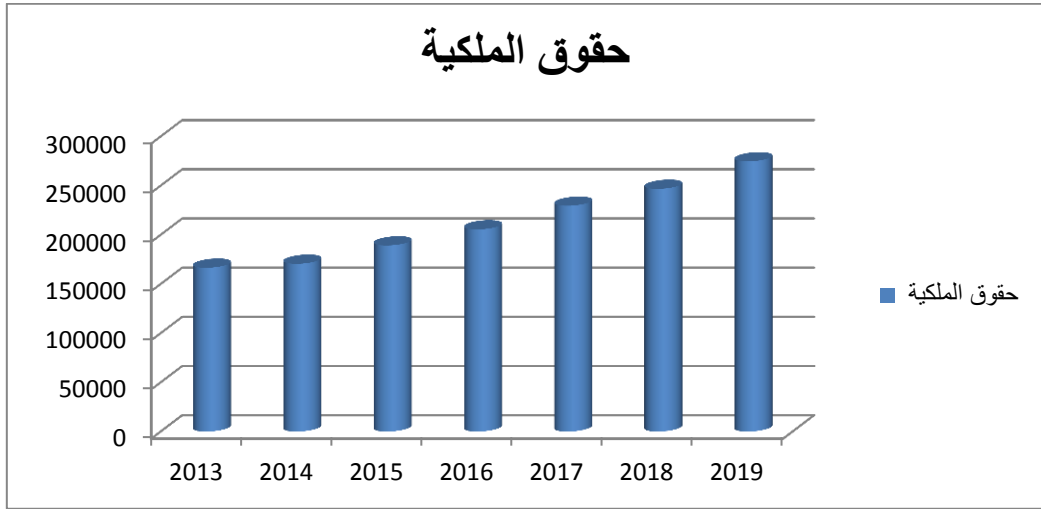
المصدر : تقرير نشاط البنك



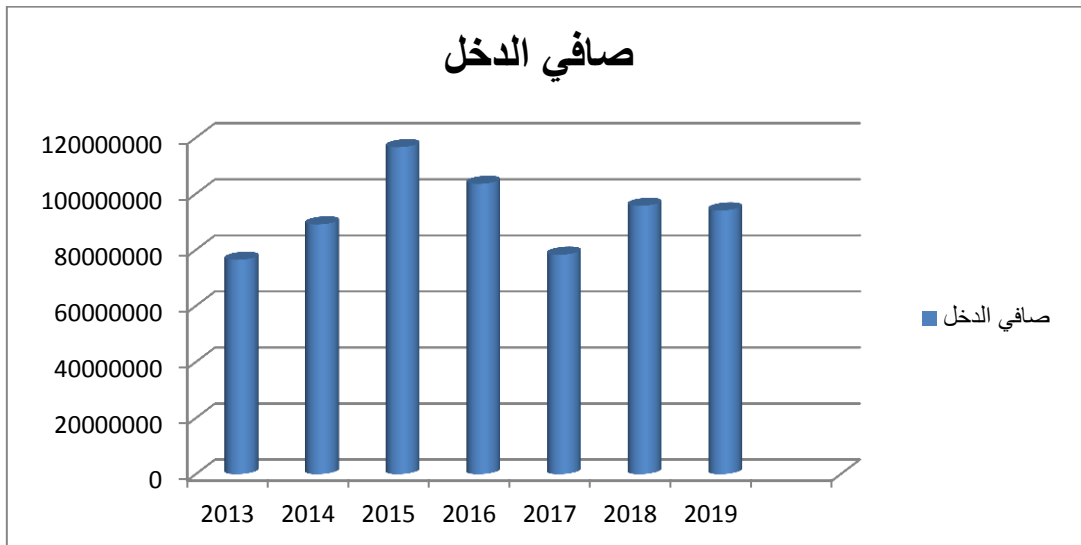
الشكل رقم 12: يوضح إجمالي الأصول



الشكل رقم 13 : يوضح إجمالي حقوق الملكية



الشكل رقم 14 : يوضح صافي الدخل



### 3. أسعار الصرف محل الدراسة :

**3.1 تعريف الأورو:** هي العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي الذي يعد بعد الدولار الأمريكي ثاني أهم عملة على مستوى النظام النقدي الولي . و يرمز له بالرمز € . يتم التحكم به من قبل البنك المركزي الأوروبي في مقره بفرانكفورت بألمانيا .

يعد الاورو العملة النقدية الأساسية ل 11 عضوا من أعضاء الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 15 عضوا . و قد اعتمدت هذه الدول استخدام اليورو في 01 جانفي 1999<sup>1</sup> .

**3.2 تعريف الدولار :** الدولار بالانجليزية Dollar و يعرف باسم الدولار الأمريكي بالانجليزية United States Dollar و اختصارا USD . و يشار للدولار بالرمز \$ . كما يعد المرجعية العالمية التي تعتمد عليها جميع الدول في معاملاتها التجارية و المالية<sup>2</sup> هي وحدة النقد الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية . و قد اعتمد على مستوى الولايات المتحدة بتوصية من الرئيس توماس جيفرسون في عام 1972 . و حددت قيمته بموجب قانون النقد الصادر في عام 1972 ب 371.25 حبة من الذهب الصافي . و قد عدلت قيمة الدولار مرارا حتى استقرت بموجب اتفاقية بروتن وودز بما يعادل 0.8885714 جرام من الذهب الصافي أي 35 دولار أميركا للأونصة الواحدة من الذهب

و الدولار عملة لعدد كبير من الدول مثل تايوان ، كندا . سلطنة بروناي . سنغافورة ، استراليا . و غيرها ولكن بقيم مختلفة عن الدولار الأمريكي<sup>3</sup> .

### المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة

للإجابة على الإشكالية و اختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات و التي تتمثل في متغيرات الدراسة . ومصادر جمع البيانات .بالإضافة إلى النماذج المعتمدة.

#### 1. تحديد متغيرات الدراسة:

##### 1.1 المتغيرات التابعة:

يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي للبنكين محل الدراسة و في دراستنا هذه تم اختيار مؤشرين الربحية بمعدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية و مؤشر مخاطر السيولة.

##### 1.2 المتغيرات المستقلة :

سوف نعتمد في هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنكين محل الدراسة و التي تتمثل في سعر صرف الدولار و سعر الصرف الأورو .

<sup>1</sup><https://m.marefa.org>

<sup>2</sup><https://mawdoo3.com>

<sup>3</sup><https://m.marefa.org>

## الفصل الثاني دراسة حالة

**تحليل الانحدار :** هو عبارة عن أسلوب إحصائي يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بغرض توقع قيم غير معروفة لها و تسمى هذه الدالة باسم الانحدار الخطي و تعبر بالصورة التالية :

$$y = \beta_0 + \beta X_i$$

المبحث الثاني : الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المطلب الأول : تغيرات أسعار الصرف :

جدول رقم 08: سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة من 2013-الثلاثي الأول 2021

السنوات	الدولار	اليورو
2013	78.15	106.89
2014	87.9	107.05
2015	107.13	117.05
2016	110.52	116.37
2017	114.93	137.48
2018	118.29	135.38
2019	119.15	133.62
2020	132.13	162.40
الثلاثي الاول لسنة 2021	134.05	157.44

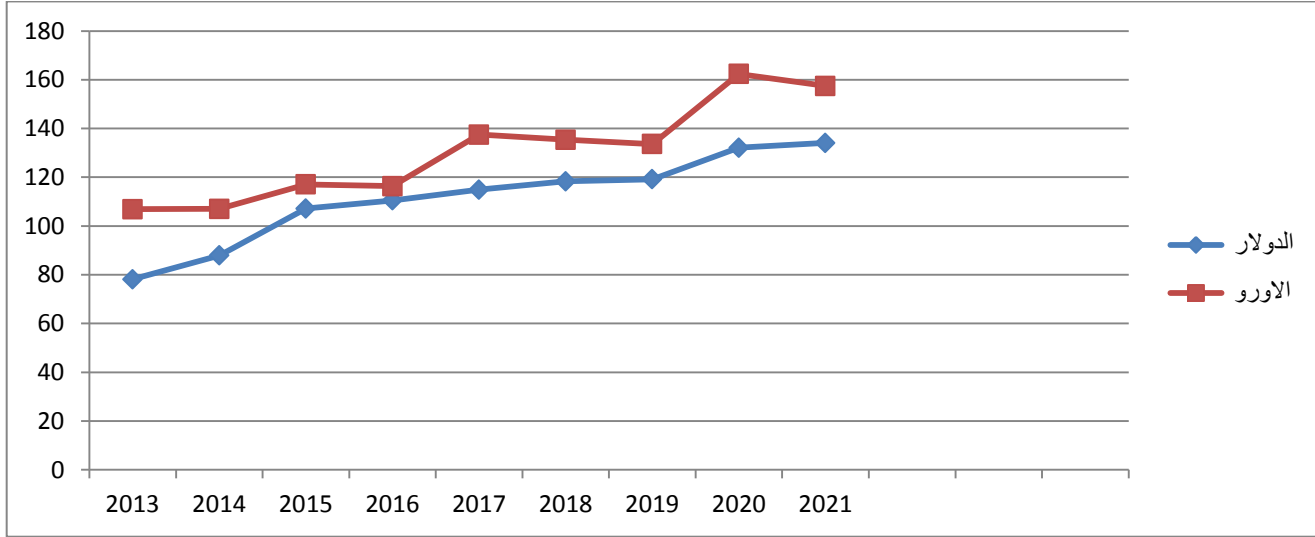
المصدر : النشرة الإحصائية لبنك الجزائر الثلاثية جوان 2021 ص 20

نلاحظ من خلال الجدول رقم : 08 إن أسعار الصرف الدولار و الاورو في ارتفاع مستمر . حيث إن أسعار صرف الدينار مقابل الأورو بلغت سنة 2013 ب 106.89 اورو ثم شهد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات من 2014 الى غاية سنة 2017 حيث وصل إلى 137.48 اورو. لينخفض خلال السنتين 2018 و 2019 على التوالي حيث انخفض الى 133.62 اورو سنة 2019 ليرتفع في سنة 2020 قدر ب 162.40 اورو ثم انخفض في الثلاثي الأول لسنة 2020 حيث انخفض إلى 157.44 اورو. و في المقابل عرفت أسعار صرف الدينار مقابل الدولار أيضا ارتفاعا مستمرا حيث بلغ

## الفصل الثاني دراسة حالة

الدولار في سنة 2013 ب78.15 دولار. ليرتفع خلال السنوات من 2014 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2021 ليصل إلى 134.05 دولار . كما هو موضح بالشكل رقم : 11

الشكل رقم :15 سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة من 2015 -الثلاثي الاول 2021



المطلب الثاني : الدراسة الإحصائية للأداء المالي للبنوك محل الدراسة :

### 1. البنك الوطني الجزائري :

سنتطرق إلى أهم أدوات تقييم المالي لمساعدتنا في دراستنا وهي :

#### 1.1 مؤشر الربحية :

نعتمد من خلالها على معدلين معدل العائد إلى إجمالي الأصول **ROA** و معدل العائد على حقوق الملكية **ROE**

أ . معدل العائد على إجمالي الأصول **ROA**: تحتسب بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الأصول. وتعتبر وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وعليه يمكن أن نقوم بحساب معدل العائد إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري و النتائج المحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

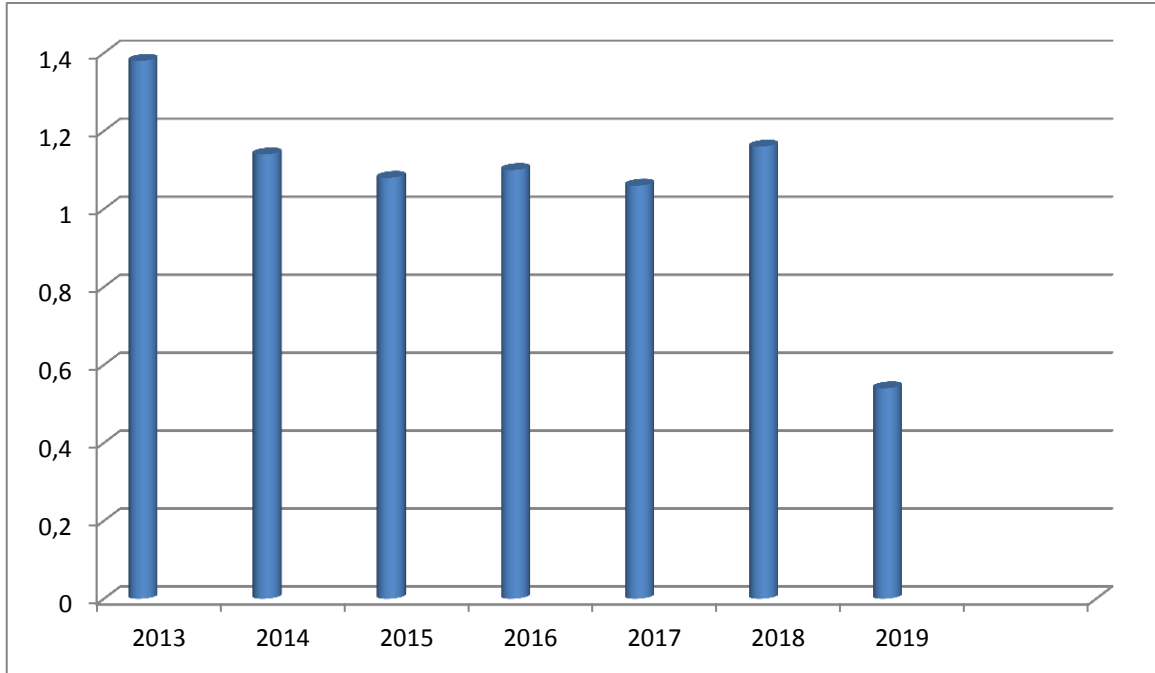
## الفصل الثاني دراسة حالة

الجدول رقم 09: معدل العائد إلى إجمالي الأصول

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
19064194	35832184	29986747	31419896	29537515	29937525	30238400	النتائج الصافي للسنة المالية
3491982968	3082299350	2828633272	2843371178	2719081219	2620619286	2185130565	إجمالي الأصول
%0.54	%1.16	%1.06	%1.1	%1.08	%1.14	%1.38	معدل العائد إلى إجمالي الأصول ROA

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل رقم 16: معدل العائد على إجمالي الأصول



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم : 09

تفسير:

من خلال الجدول رقم : 09 نلاحظ أن معدل العائد إلى إجمالي الأصول شهد تدبب في النسب اد نلاحظ إن أعلى نسبة سجلت سنة 2013 حيث قدرت ب 1.38%. لتتخض سنة 2014 حيث بلغت 1.14% ثم شهدت انخفاض أيضا في سنة 2015 قدر ب 1.08%. تم بدأت في الارتفاع في سنة 2016 حيث قدرت ب 1.10% لتعود في الانخفاض في سنة 2017 قدرت ب 1.06% لتعود مجددا في الارتفاع في سنة 2018 حيث قدرت ب 1.16%. لتتخض سنة 2019 ب 0.54% . و يمكن أن

## الفصل الثاني دراسة حالة

نرجع أسباب ارتفاع و انخفاض في معدل العائد في إما وجود أصول إضافية لدى البنك أو انخفاض في النتيجة الصافية .

ب . معدل العائد على حقوق الملكية ROE: يبين لنا ما قدمته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد . ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد إلى الحقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وعليه يمكن ان نقوم بحساب معدل العائد إلى إجمالي الحقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري و النتائج المحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطات + علاوات + فارق التقييم + فارق إعادة التقييم  
لدينا بالنسبة للسنة 2014 :

$$\text{حقوق الملكية} = 170532917 = 5703142 + 14122289 + 106245349 + 2862137 + 41600000$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 29937525$$

$$\text{ROE} = \frac{170532917}{29937525} = 17.55\%$$

بنفس الطريقة يتم حساب المعدل للسنوات الأخرى

الجدول رقم 10: معدل العائد إلى حقوق الملكية

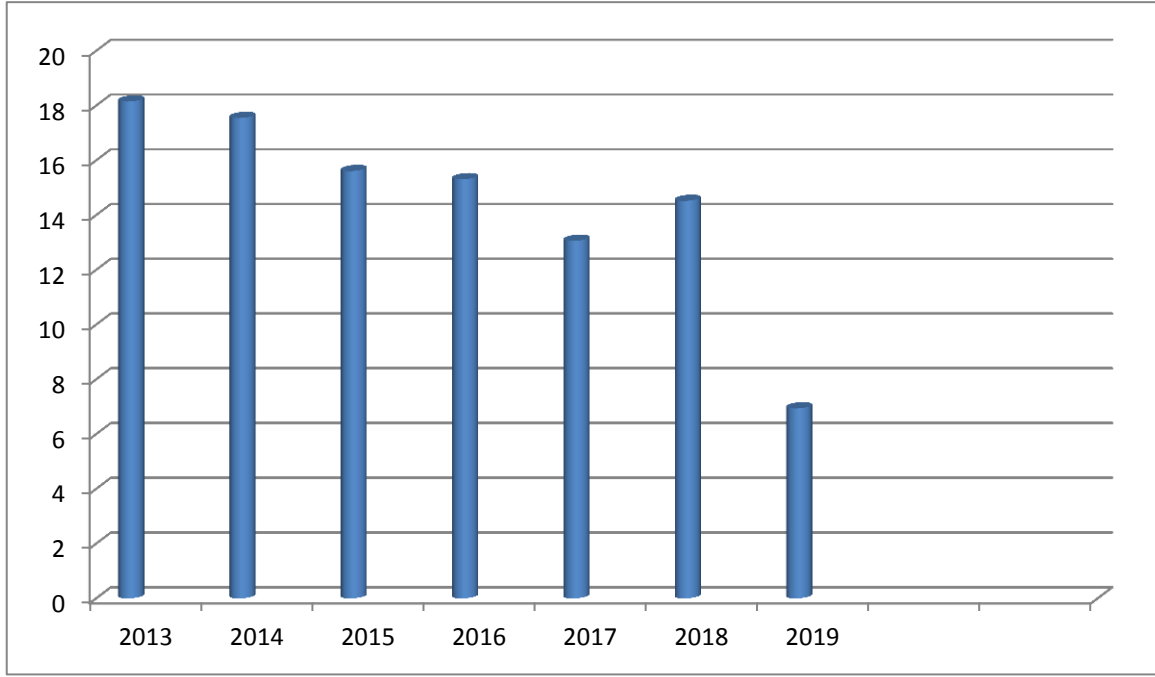
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
19064194	35832184	29986747	31419896	29537515	29937525	30238400	النتائج الصافي للسنة المالية
274651453	246704954	229539753	205539753	189210901	170532917	166515254	حقوق الملكية
%6.94	%14.52	%13.06	%15.31	%15.61	%17.55	%18.15	معدل العائد الى الحقوق الملكية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم : 10 أن معدل العائد على حقوق الملكية سجل أكبر نسبة له في سنة 2013 حيث قدرت ب 18.15 % ثم انخفضت سنة 2014 حيث قدرت ب 17.55%. ليشهد انخفاضا ايضا سنة 2015 حيث قدر المعدل ب 15.61 % و تواصل هذا الانخفاض خلال السنوات من 2016 إلى غاية 2019 ليصل إلى 6.94%. و يرجع تفسير ذلك في الزيادة المستمرة في حقوق الملكية يقابله تقلبات ضئيلة في قيمة النتيجة الصافية .

الشكل رقم : 17 معدل العائد على حقوق الملكية

## الفصل الثاني دراسة حالة



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم : 10

### 2. مؤشر السيولة :

يهدف الى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن ان تستحق خلال فترة زمنية معينة .

### مؤشر مخاطر السيولة=إجمالي حقوق الملكية /إجمالي الأصول

من خلال القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري يمكن أن نقوم بحساب نسبة المئوية لمؤشر السيولة و النتائج المحصل عليها يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم : 11 النسبة المئوية لمخاطر السيولة

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
274651453	246704954	229539753	205539753	189210901	170532917	166515254	اجمالي حقوق الملكية
349198296 8	3082299350	282863327 2	284337117 8	271908121 9	2620619286	2185130565	اجمالي الاصول
%7.86	%8.003	%8.11	%7.22	%6.95	%6.50	7.62%	نسبة مخاطر السيولة

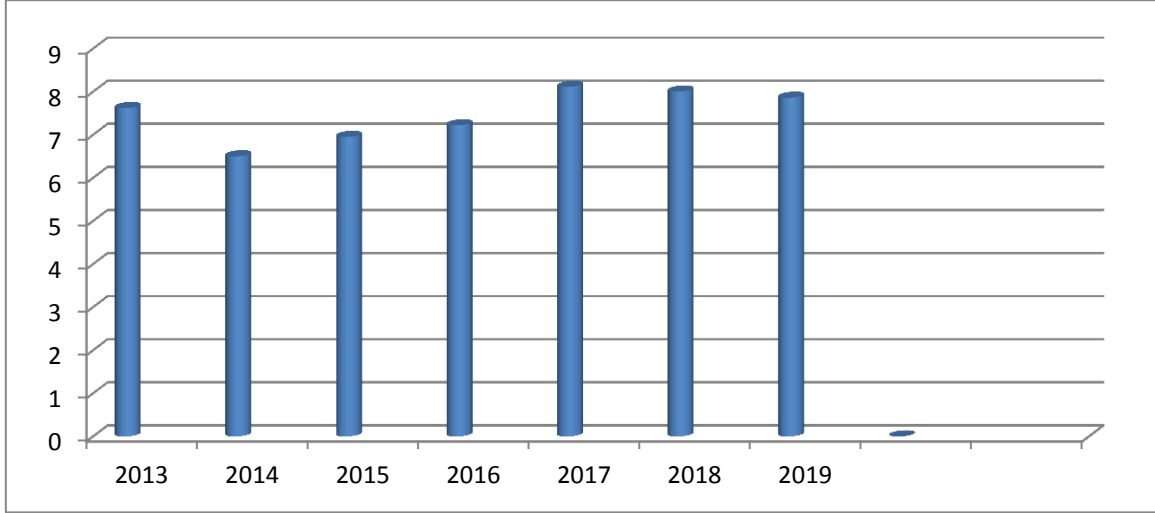
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم : 11 و الشكل رقم : 15 أن مؤشر مخاطر السيولة في الفترة المدروسة كانت سنة 2013 7.62 % و كما تم تسجيل أدنى معدل في سنة 2014 حيث قدرت ب 6.5 % . مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في السنوات الثلاث من 2015 إلى غاية سنة 2017 حيث بلغت ما مقدار 8.11 % . ليشهد انخفاضاً مجدداً سنة 2018 وصل إلى 8.003 % و انخفض أيضاً سنة 2019

## الفصل الثاني دراسة حالة

حيث قدرت ب 7.86% . و يرجع السبب إلى أن البنك الوطني الجزائري يعاني من نقص في رصيده النقدي .

الشكل رقم : 18نسبة مخاطر السيولة



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم : 11

2. بنك البركة الجزائري :

1. مؤشر الربحية :

معدل العائد إلى إجمالي الأصول = النتيجة السنوية الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم : 12 معدل العائد إلى إجمالي الأصول

البيان	النتيجة السنوية الصافية	إجمالي الأصول	معدل العائد على الأصول
2013	4092000	157073000	%2.60
2014	4306000	162772000	%2.64
2015	4108000	193573000	%2.12
2016	3948000	210344000	%1.87
2017	3548000	248633000	%1.42
2018	5167000	270996000	%1.90
2019	6333000	261568000	%2.42

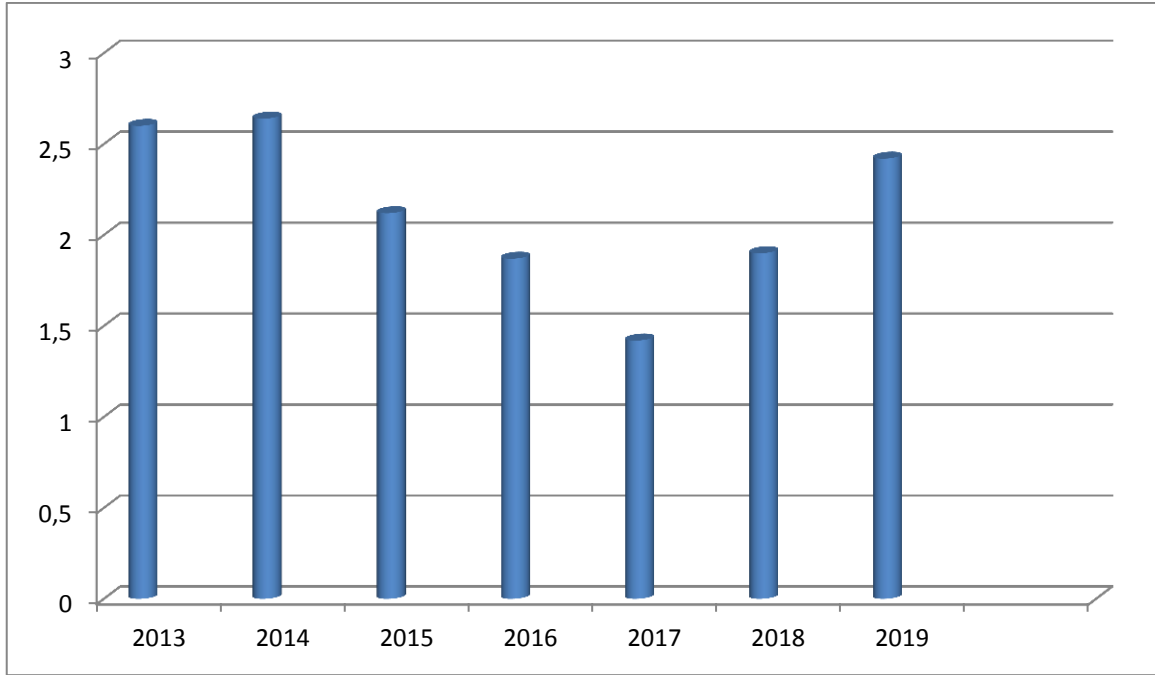
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية



## الفصل الثاني دراسة حالة

نلاحظ من خلال الجدول رقم : 12 أن في سنة 2013 قدر معدل العائد على الأصول 2.60 % و في سنة 2014 سجلت أعلى نسبة حيث قدر معدل العائد على الأصول نسبة 2.64 % . لتشهد تراجعاً في سنة 2015 حيث قدرت ب 2.12 % أي بانخفاض قدر ب 0.52 % . و استمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2017 ليرتفع إلى 1.90 % سنة 2018 ليرتفع سنة 2019 حيث وصل إلى 2.42 % . و يمكن إرجاع انخفاض في معدل الأصول إلى انخفاض في صافي الأرباح الذي يحققها بنك البركة . أو انخفاض كفاءة المصرف. أما ارتفاع معدل العائد على الأصول فيدل على زيادة في صافي الأرباح و مدى كفاءة البنك.

الشكل رقم: 19 معدل العائد إلى إجمالي الأصول



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم : 12

ب . معدل العائد على حقوق الملكية ROE: يبين لنا ما قدمته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد. ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

معدل العائد إلى الحقوق الملكية = النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية

الجدول رقم: 13 معدل العائد إلى الحقوق الملكية

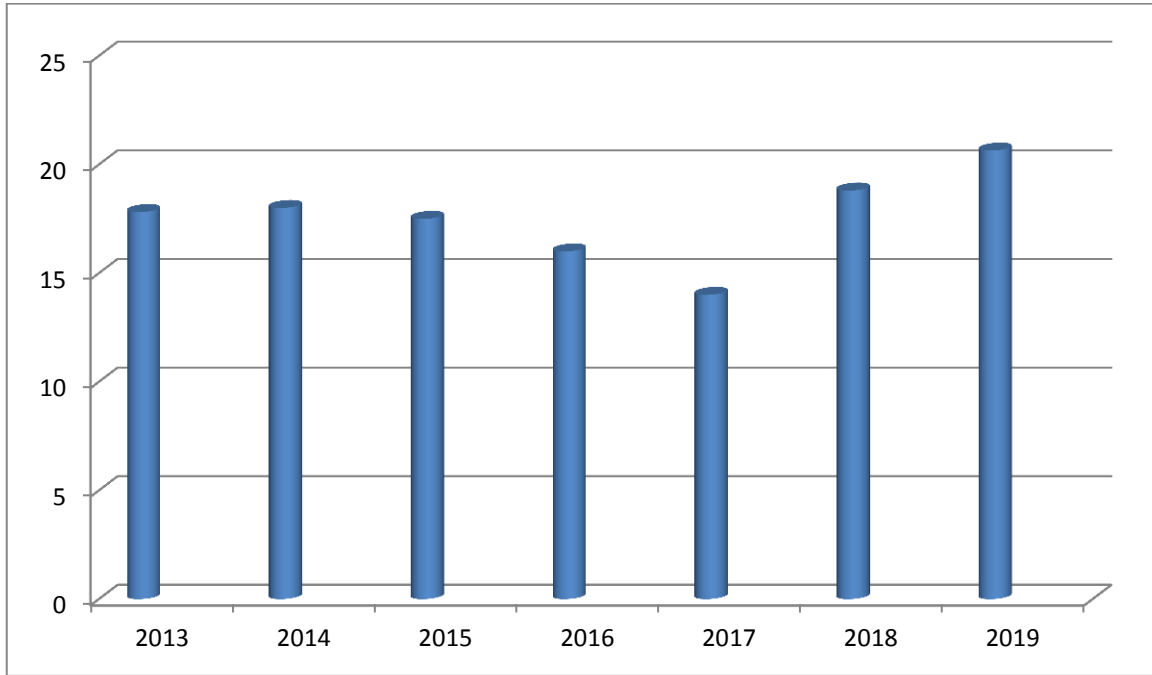
البيان	النتيجة السنوية الصافية	حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
2013	4092000	22965000	% 17.81
2014	4306000	23810000	% 18

## الفصل الثاني دراسة حالة

2015	4108000	23463000	17.5%
2016	3948000	24312000	16%
2017	3548000	24546000	14%
2018	5167000	27429000	18.8%
2019	6333000	30704000	20.62%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم : 13 أن نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2013 بلغت 17.81 % لترتفع سنة 2014 حيث بلغت نسبة 18 % ثم بدأ في الانخفاض و ذلك خلال السنوات من 2015 إلى غاية سنة 2017 أين انخفضت إلى نسبة 14 % . ثم في سنة 2018 بدأ في الارتفاع إلى أن بلغ ذروته سنة 2019 حيث قدرت نسبة معدل العائد على حقوق الملكية 20.62% .  
الشكل رقم :20 معدل العائد إلى إجمالي حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم : 13

2. مؤشر السيولة :

مؤشر مخاطر السيولة=إجمالي حقوق الملكية /إجمالي الأصول

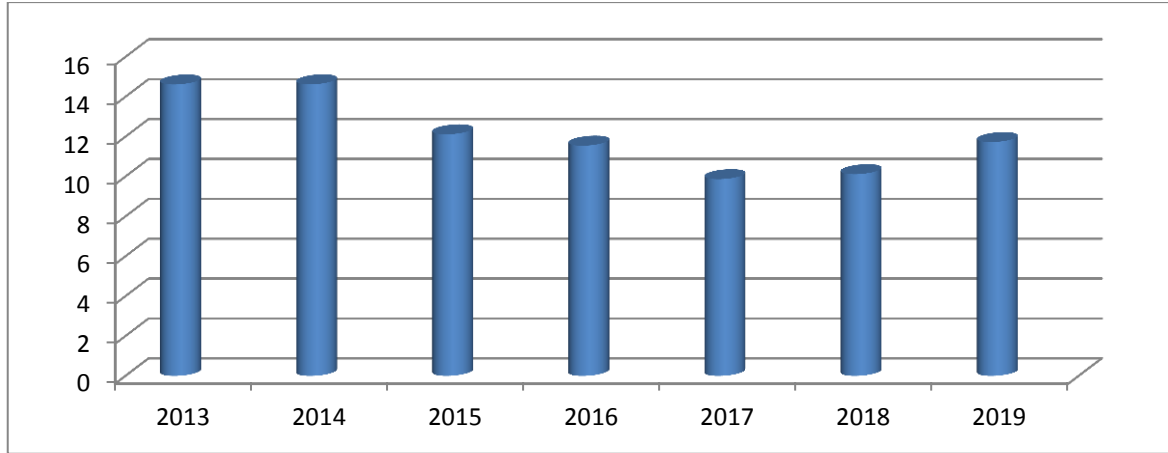
## الفصل الثاني دراسة حالة

الجدول رقم : 14 النسبة المئوية لمخاطر السيولة

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
30704000	27429000	24546000	24312000	23463000	23810000	22965000	اجمالي حقوق الملكية
26156800 0	270996000	248633000	210344000	193573000	162772000	157073000	اجمالي الاصول
%11.73	%10.12	%9.87	%11.55	%12.12	%14.627	%14.62	نسبة مخاطر السيولة

نلاحظ من خلال الجدول رقم :14 و الشكل رقم : 18 أن مؤشر مخاطر السيولة في الفترة المدروسة في السنتين 2013 و 2014 مرتفعا حيث قدر ب 14.62%. مع تسجيل انخفاضا محسوسا في السنوات الثلاث من 2015 إلى غاية سنة 2017 حيث انخفض إلى 9.87% . ثم ارتفع مؤشر مخاطر السيولة سنة 2018 وصل إلى 10.12% و في 2019 وصل إلى نسبة 11.73%.

الشكل رقم : 21 النسبة المئوية لمخاطر السيولة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم : 14

المطلب الثالث : المقارنة بين البنكين من حيث تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشري الربحية و السيولة

1. مؤشر الربحية :

أ. العائد على الأصول ROA :

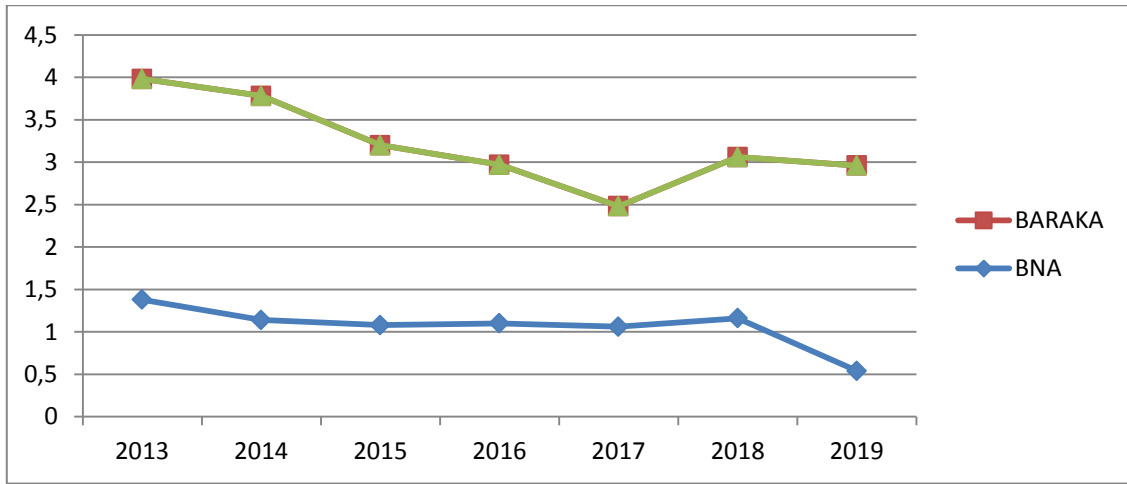
الجدول رقم : 15 العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري

البنك	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
البنك الوطني الجزائري	%1.38	%1.14	%1.08	%1.1	%1.06	%1.16	%0.54	1.06
بنك البركة الجزائري	2.6%	%2.64	%2.12	%1.87	%1.42	%1.90	2.42%	2.13

## الفصل الثاني دراسة حالة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 و الموضح في الشكل 19 أن مؤشر العائد على الأصول في البنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري بلغ على التوالي ب 1.38% و 2.6 % سنة 2013. لينخفض خلال السنتين 2014 و 2015 في البنك الوطني الجزائري حيث قدرت ب 1.14%. 1.08 % بينما ارتفع في بنك البركة الجزائري ليصل إلى 2.64% في سنة 2014 . ثم شهد انخفاضات متوالية في بنك البركة الجزائري خلال السنوات من 2015 إلى غاية سنة 2017 أين سجل معدل 1.42% . و في المقابل بنك الوطني الجزائري ارتفع المعدل سنة 2016 بلغ 1.10% . و في سنة 2017 انخفضت إلى 1.06% . في الحين ارتفع المعدل في كلا البنكين سنة 2018 اد سجل في بنك الوطني الجزائري 1.16% و بنك البركة الجزائري 1.90% . و في سنة 2019 سجل أدنى عائد في البنك الوطني الجزائري حيث قدر ب 0.54% . و ارتفع في بنك البركة ليبلغ 2.42% و كما نلاحظ أن متوسط الحسابي لكلا البنكين متفاوتة حيث بلغت في بنك الوطني الجزائري ب 1.06 % بينما بنك البركة الجزائري ب 2.13% .

الشكل رقم : 22 العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم : 15

أ العائد على حقوق الملكية ROE :

الجدول رقم : 16 العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري

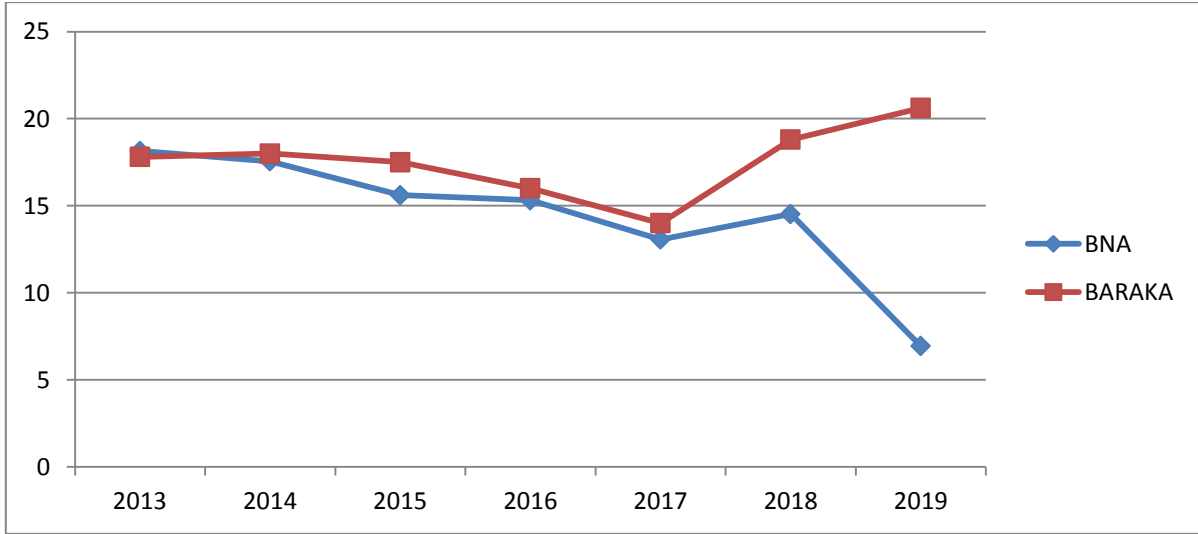
البنك	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
البنك الوطني الجزائري	%18.15	%17.55	%15.61	%15.31	%13.06	%14.52	6.94%	14.44
بنك البركة الجزائري	%17.81	%18	%17.5	%16	%14	%18.8	%20.62	17.53

## الفصل الثاني دراسة حالة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 16 و الموضح في الشكل رقم 20 إن معدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2013 سجل أكبر عائد في البنك الوطني الجزائري حيث قدر ب 18.15% بينما سجل في بنك البركة الجزائري معدل 17.81%. و في سنة 2014 سجل انخفاضا في البنك الوطني الجزائري قدر ب 17.55% و بنك البركة الجزائري سجل ارتفاعا قدر ب 18%. و كما شهد انخفاضا خلال السنوات من 2015 إلى غاية سنة 2017 لكلا البنكين حيث انخفضت في بنك الوطني الجزائري من 17.55% سنة 2015 إلى 13.06% سنة 2017. بينما انخفضت في بنك البركة الجزائري من 18% سنة 2015 إلى 14% سنة 2017. ثم ارتفعت سنة 2018 في كلا البنكين حيث قدرت في البنك الوطني الجزائري نسبة 14.52%. و بنك البركة الجزائري ب 18.8%. و في سنة 2019 سجل معدل العائد على حقوق الملكية أدنى نسبة له في بنك الوطني الجزائري حيث قدرت ب 6.94% بينما بنك البركة الجزائري سجل أكبر عائد له بلغ 20.62%.

و كما نلاحظ ان متوسط الحسابي لكلا البنكين متفاوتة حيث بلغت في بنك الوطني الجزائري ب 14.44% بينما بنك البركة الجزائري ب 17.53%.

الشكل رقم 23: العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم : 16

## الفصل الثاني دراسة حالة

### 2. مؤشر السيولة :

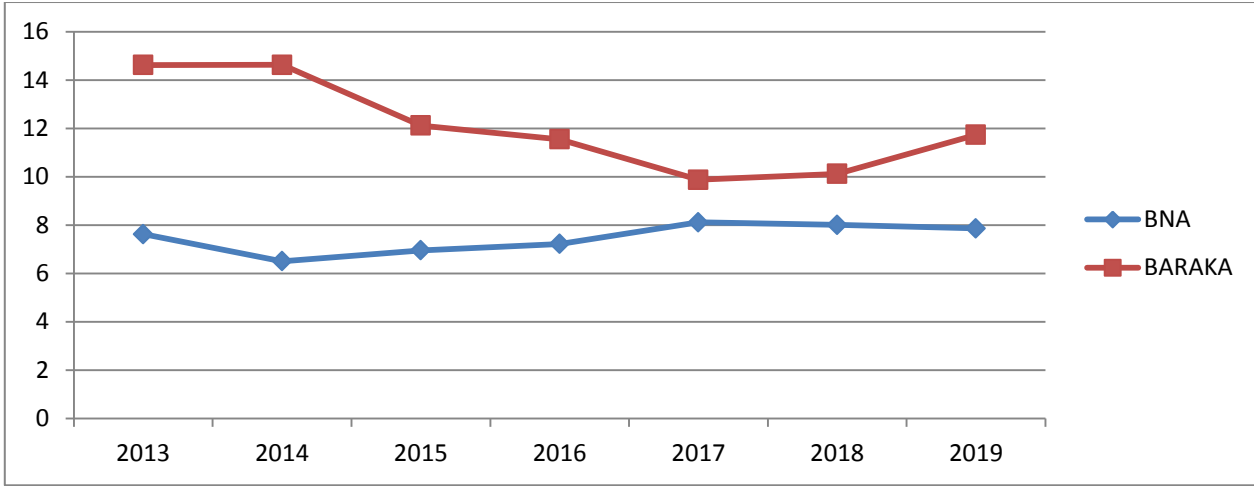
. الجدول رقم : 17 مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري

البنك	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
البنك الوطني الجزائري	%7.62	%6.50	%6.95	%7.22	%8.11	%8.003	%7.86	7.46
بنك البركة الجزائري	%14.62	%14.627	%12.12	%11.55	%9.87	%10.12	%11.73	12.09

نلاحظ من خلال الجدول رقم :17 و الموضح في الشكل رقم 21 إن مؤشر مخاطر السيولة انه في سنة 2013 قدرت في البنك الوطني الجزائري ب %7.62 بينما بنك البركة %14.62. لتتخف سنة 2014 في البنك الوطني الجزائري حيث قدرت ب %6.5 بينما في بنك البركة الجزائري قدرت ب %14.627 . أما سنة 2015 ارتفعت النسبة في البنك الوطني الجزائري حيث بلغت %6.95 في المقابل انخفضت النسبة في بنك البركة قدرت ب %12.12. ثم ارتفعت في سنة 2016 بالبنك الوطني الجزائري حيث قدرت ب %7.22 و بنك البركة قدرت ب %11.55 أي انخفضت مقارنة بالسنة الماضية . ثم شهدت انخفاضا في البنك الوطني الجزائري خلال السنوات من 2017 الى غاية سنة 2018 حيث قدرت ب %8.003. أما بنك البركة الجزائري انخفض خلال السنتين 2016 2017 قدر ب %9.87 . ثم ارتفع سنة 2018 حيث قدرت ب %10.12 . و في سنة 2019 انخفضت في البنك الوطني الجزائري ب %7.86 في حين ارتفعت في بنك البركة الجزائري قدرت ب %11.73 . و كما نلاحظ إن متوسط الحسابي لكلا البنكين متفاوتة حيث بلغت في بنك الوطني الجزائري ب 7.46 %بينما بنك البركة الجزائري ب %12.09 .

## الفصل الثاني دراسة حالة

الشكل رقم : 24 نسبة مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري



معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معدل العائد على الأصول
0.24	0.255	1.06	البنك الوطني الجزائري
0.20	0.445	2.13	بنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول إن الوسط الحسابي في معدل العائد على الأصول في البنك الوطني الجزائري أقل من الوسط الحسابي في بنك البركة . و كذا الانحراف المعياري اد نلاحظ ان بنك البركة أكبر من بنك الوطني الجزائري. بينما معامل الاختلاف بنك الوطني الجزائري أكبر .

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معدل العائد على حقوق الملكية
0.25	3.735	14.44	البنك الوطني الجزائري
0.11	2.092	17.53	بنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول إن الوسط الحسابي في معدل العائد على حقوق الملكية في البنك الوطني الجزائري أقل من الوسط الحسابي في بنك البركة . أما الانحراف المعياري اد نلاحظ ان بنك الوطني الجزائري أكبر من بنك البركة الجزائري. بينما معامل الاختلاف بنك الوطني الجزائري أكبر .

## الفصل الثاني دراسة حالة

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	نسبة مخاطر السيولة
0.08	0.597	7.46	البنك الوطني الجزائري
0.15	1.917	12.09	بنك البركة الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول إن الوسط الحسابي في نسبة مخاطر السيولة في البنك الوطني الجزائري أقل من الوسط الحسابي في بنك البركة . أما الانحراف المعياري اد نلاحظ ان بنك الوطني الجزائري أقل من بنك البركة الجزائري. بينما معامل الاختلاف بنك البركة الجزائري أكبر .

تحليل نتائج نموذج الانحدار بين أسعار الصرف الاورو و الدولار على معدل العائد على الأصول في البنك الوطني

الجزائري

Dependent Variable: ROA  
Method: Least Squares  
Date: 04/28/22 Time: 00:45  
Sample: 2013 2019  
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.066692	0.944322	2.188545	0.0938
EURO	0.001884	0.015252	0.123537	0.9076
DOLLAR	-0.011705	0.012731	-0.919365	0.4099
R-squared	0.417681	Meandependent var		1.065714
Adjusted R-squared	0.126521	S.D. dependent var		0.255268
S.E. of regression	0.238574	Akaike info criterion		0.269252
Sumsquaredresid	0.227670	Schwarz criterion		0.246071
Log likelihood	2.057616	Hannan-Quinn criter.		-0.017265
F-statistic	1.434542	Durbin-Watson stat		1.890159
Prob(F-statistic)	0.339096			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

. فحص المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة  $\beta\alpha$  :

و ذلك بالاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة . وذلك من خلال فحص نسبة الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة و إجراء مقارنة بينها و بين نسبة المعنوية الإحصائية.

حيث نجد ان قيمة  $\alpha$  تساوي 2.066692 . و قيمة المعنوية الإحصائية له تساوي 0.9076 و 0.4099 و هي اكبر من 5 % أي إن ليس لها دلالة إحصائية في النموذج. و بالتالي سعر الصرف الاورو و الدولار لا يؤثر على معدل العائد على الأصول .

معامل  $\beta$  يساوي 0.001884 و -0.011705



## الفصل الثاني دراسة حالة

قيمة فيشر 1.434542 أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة ليفشر و من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة الإحصائية و التي قدرت ب 0.339096 وهو اكبر من قيمة المعنوية . ومنه نقبل الفرضية  $H_0$  و نرفض الفرضية  $H_1$  أي إن المعالم المقدرة للنموذج ليس لها معنوية إحصائية كلية .  
و منه الشكل النهائي للنموذج :

Estimation Command:

LS ROA C EURO DOLLAR

Estimation Equation:

ROA = C(1) + C(2)\*EURO + C(3)\*DOLLAR

Substituted Coefficients:

**ROA = 2.0666923664 + 0.00188415905604\*EURO - 0.0117048880314\*DOLLAR**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **views 10**

1. أثر تغير أسعار الصرف الاورو و الدولار على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك الوطني الجزائري

Dependent Variable: ROE

Method: Least Squares

Date: 04/28/22 Time: 00:55

Sample: 2013 2019

Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	38.08092	11.63812	3.272086	0.0307
EURO	-0.104304	0.187967	-0.554907	0.6085
DOLLAR	-0.103274	0.156907	-0.658189	0.5464
R-squared	0.599848	Meandependent var	14.49857	
Adjusted R-squared	0.399771	S.D. dependent var	3.795135	
S.E. of regression	2.940259	Akaike info criterion	5.292399	
Sumsquaredresid	34.58049	Schwarz criterion	5.269218	
Log likelihood	-15.52340	Hannan-Quinn criter.	5.005882	
F-statistic	2.998095	Durbin-Watson stat	1.815511	
Prob(F-statistic)	0.160122			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **views 10**

فحص المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة  $\beta\alpha$  :

و ذلك بالاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة . وذلك من خلال فحص نسبة الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة و إجراء مقارنة بينها و بين نسبة المعنوية الإحصائية.

## الفصل الثاني دراسة حالة

حيث نجد ان قيمة  $\alpha$  تساوي 38.08092 . و قيمة المعنوية الإحصائية له تساوي 0.6085 و 0.5464 و هي اكبر من 5 % أي ان ليس لها دلالة إحصائية في النموذج . و بالتالي سعر الصرف الاورو و الدولار لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية .  
معامل  $\beta$  يساوي -0.104304 و -0.103274  
قيمة فيشر 2.998095 أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة لفischer و من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة الإحصائية و التي قدرت ب 0.160122 وهو اكبر من قيمة المعنوية . ومنه نقبل الفرضية  $H_0$  و نرفض الفرضية  $H_1$  أي ان المعامل المقدرة للنموذج ليس لها معنوية إحصائية كلية .  
و منه الشكل النهائي للنموذج :

Estimation Command:

=====  
LS ROE C EURO DOLLAR

Estimation Equation:

=====  
ROE = C(1) + C(2)\*EURO + C(3)\*DOLLAR

Substituted Coefficients:

=====  
**ROE = 38.0809224815 - 0.104304377662\*EURO - 0.103274427089\*DOLLAR**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews 10

2. أثر تغير أسعار الصرف الاورو و الدولار على نسبة مخاطر السيولة في البنك الوطني الجزائري

Dependent Variable: LIQUID

Method: Least Squares

Date: 04/28/22 Time: 01:00

Sample: 2013 2019

Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.424672	1.360491	1.782204	0.1493
EURO	0.067541	0.021973	3.073758	0.0372
DOLLAR	-0.030403	0.018342	-1.657521	0.1728
R-squared	0.779382	Meandependent var		7.466143
Adjusted R-squared	0.669073	S.D. dependent var		0.597493
S.E. of regression	0.343715	Akaike info criterion		0.999519
Sumsquaredresid	0.472560	Schwarz criterion		0.976337
Log likelihood	-0.498315	Hannan-Quinn criter.		0.713001
F-statistic	7.065457	Durbin-Watson stat		2.499017
Prob(F-statistic)	0.048672			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews 10

## الفصل الثاني دراسة حالة

### فحص المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة $\beta\alpha$ :

و ذلك بالاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة . وذلك من خلال فحص نسبة الاحتمال المرفق للإحصائية  $t$  المحسوبة و إجراء مقارنة بينها و بين نسبة المعنوية الإحصائية.

حيث نجد ان قيمة  $\alpha$  تساوي 2.424672 . و قيمة المعنوية الإحصائية له تساوي 0.0372 و 0.1728 و هي اكبر من 5 % أي ان ليس لها دلالة إحصائية في النموذج . و بالتالي سعر الصرف الاورو و الدولار لا يؤثر على نسبة مخاطر السيولة .

معامل  $\beta$  يساوي 0.067541 و -0.030403

قيمة فيشر 7.065457 أكبر من القيمة الإحصائية الجدولة لفيشر و من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة الإحصائية و التي قدرت ب 0.048672 وهو اكبر من قيمة المعنوية . ومنه نقبل الفرضية  $H_0$  و نرفض الفرضية  $H_1$  أي ان المعالم المقدرة للنموذج ليس لها معنوية إحصائية كلية .

و منه الشكل النهائي للنموذج :

Estimation Command:

```
=====
LS LIQUID C EURO DOLLAR
```

Estimation Equation:

```
=====
LIQUID = C(1) + C(2)*EURO + C(3)*DOLLAR
```

Substituted Coefficients:

```
=====
LIQUID = 2.42467154186 + 0.0675406317889*EURO -
0.0304028065804*DOLLAR
```

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

### 3. أثر تغير اسعار الصرف الاورو و الدولار على معدل العائد على الاصول في بنك البركة

الجزائري

Dependent Variable: ROA

Method: Least Squares

Date: 04/28/22 Time: 01:03

Sample: 2013 2019

Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.644006	1.548493	2.999049	0.0400
EURO	-0.011498	0.025010	-0.459742	0.6696
DOLLAR	-0.010489	0.020877	-0.502414	0.6418
R-squared	0.485248	Meandependent var		2.138571
Adjusted R-squared	0.227873	S.D. dependent var		0.445213
S.E. of regression	0.391212	Akaike info criterion		1.258392

## الفصل الثاني دراسة حالة

Sumsquaredresid	0.612187	Schwarz criterion	1.235210
Log likelihood	-1.404371	Hannan-Quinn criter.	0.971875
F-statistic	1.885369	Durbin-Watson stat	1.041300
Prob(F-statistic)	0.264969		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

### فحص المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة $\beta\alpha$ :

و ذلك بالاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة . وذلك من خلال فحص نسبة الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة و إجراء مقارنة بينها و بين نسبة المعنوية الإحصائية.

حيث نجد ان قيمة  $\alpha$  تساوي 4.644006 . و قيمة المعنوية الإحصائية له تساوي 0.6696 و 0.6418 و هي اكبر من 5 % أي ان ليس لها دلالة إحصائية في النموذج . و بالتالي سعر الصرف الاورو و الدولار لا يؤثر على معدل العائد على الأصول .

معامل  $\beta$  يساوي -0.011498 و -0.010489

قيمة فيشر 1.885369 أكبر من القيمة الإحصائية الجدولة لفيشر و من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة الإحصائية و التي قدرت ب 0.264969 وهو اكبر من قيمة المعنوية . ومنه نقبل الفرضية  $H_0$  و نرفض الفرضية  $H_1$  أي ان المعالم المقدرة للنموذج ليس لها معنوية إحصائية كلية .

و منه الشكل النهائي للنموذج :

Estimation Command:

=====

LS ROA C EURO DOLLAR

Estimation Equation:

=====

ROA = C(1) + C(2)\*EURO + C(3)\*DOLLAR

Substituted Coefficients:

=====

**ROA = 4.64400633502 - 0.0114980224933\*EURO - 0.0104889111354\*DOLLAR**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

4. أثر تغير اسعار الصرف الاورو و الدولار على معدل العائد على حقوق الملكية في بنك البركة

الجزائري

Dependent Variable: ROE

Method: Least Squares

Date: 04/28/22 Time: 01:05

Sample: 2013 2019

Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

## الفصل الثاني دراسة حالة

C	18.40947	10.11968	1.819176	0.1430
EURO	-0.021764	0.163443	-0.133157	0.9005
DOLLAR	0.016909	0.136435	0.123935	0.9073
R-squared	0.004468	Meandependent var		17.53286
Adjusted R-squared	-0.493298	S.D. dependent var		2.092166
S.E. of regression	2.556639	Akaike info criterion		5.012791
Sumsquaredresid	26.14561	Schwarz criterion		4.989610
Log likelihood	-14.54477	Hannan-Quinn criter.		4.726274
F-statistic	0.008976	Durbin-Watson stat		1.171873
Prob(F-statistic)	0.991085			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

### فحص المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة $\beta\alpha$ :

و ذلك بالاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة . وذلك من خلال فحص نسبة الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة و إجراء مقارنة بينها و بين نسبة المعنوية الإحصائية.

حيث نجد ان قيمة  $\alpha$  تساوي 18.40947 . و قيمة المعنوية الإحصائية له تساوي 0.9005 و 0.9073 و هي اكبر من 5 % أي ان ليس لها دلالة إحصائية في النموذج . و بالتالي سعر الصرف الاورو و الدولار لا يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية .

معامل  $\beta$  يساوي -0.021764 و 0.016909

قيمة فيشر 0.008976 أقل من القيمة الإحصائية المجدولة لفيشر و من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة الإحصائية و التي قدرت ب 0.991085 وهو اقل من قيمة المعنوية . ومنه نقبل الفرضية  $H_1$  و نرفض الفرضية  $H_0$  أي ان المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية .  
و منه الشكل النهائي للنموذج :

Estimation Command:

=====

LS ROE C EURO DOLLAR

Estimation Equation:

=====

ROE = C(1) + C(2)\*EURO + C(3)\*DOLLAR

Substituted Coefficients:

=====

**ROE = 18.4094707677 - 0.0217635259506\*EURO + 0.0169090896571\*DOLLAR**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

### 5. أثر تغير اسعار الصرف الاورو و الدولار على نسبة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري

Dependent Variable: LIQUID  
Method: Least Squares  
Date: 04/28/22 Time: 01:08  
Sample: 2013 2019  
Included observations: 7

## الفصل الثاني دراسة حالة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.49975	3.230308	8.203472	0.0012
EURO	-0.063261	0.052173	-1.212521	0.2920
DOLLAR	-0.063644	0.043552	-1.461361	0.2177
R-squared	0.879280	Meandependent var		12.09100
Adjusted R-squared	0.818921	S.D. dependent var		1.917840
S.E. of regression	0.816106	Akaike info criterion		2.728983
Sumsquaredresid	2.664119	Schwarz criterion		2.705802
Log likelihood	-6.551441	Hannan-Quinn criter.		2.442466
F-statistic	14.56733	Durbin-Watson stat		1.319110
Prob(F-statistic)	0.014573			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

### فحص المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة $\beta\alpha$ :

و ذلك بالاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة . وذلك من خلال فحص نسبة الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة و إجراء مقارنة بينها و بين نسبة المعنوية الإحصائية.

حيث نجد ان قيمة  $\alpha$  تساوي 26.49975. و قيمة المعنوية الإحصائية له تساوي 0.2920 و 0.2177 و هي اكبر من 5 % أي ان ليس لها دلالة إحصائية في النموذج . و بالتالي سعر الصرف الاورو و الدولار لا يؤثر على نسبة مخاطر السيولة . معامل  $\beta$  يساوي -0.063261 و -0.063644

قيمة فيشر 14.56733 أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة لفisher و من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة الإحصائية و التي قدرت ب 0.014573 وهو اكبر من قيمة المعنوية . ومنه نقبل الفرضية  $H_0$  و نرفض الفرضية  $H_1$  أي ان المعالم المقدرة للنموذج ليس لها معنوية إحصائية كلية . و منه الشكل النهائي للنموذج :

Estimation Command:

```
=====
LS LIQUID C EURO DOLLAR
```

Estimation Equation:

```
=====
LIQUID = C(1) + C(2)*EURO + C(3)*DOLLAR
```

Substituted Coefficients:

```
=====
```

```
LIQUID = 26.4997457085 - 0.0632605925076*EURO -
0.0636444844276*DOLLAR
```

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

### خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تطرقنا في دراستنا التطبيقية إلى تقييم آثار تقلبات أسعار الصرف الاورو والدولار على أداء البنوك التجارية و أخذنا عينتين من البنوك بنك عام و المتمثل في البنك الوطني الجزائري وبنك خاص و المتمثل في بنك البركة الجزائري . و قد استخدمنا في التقييم الداء المالي للبنوك مؤشرين الربحية و المتمثل في معدل العائد على ROA و معدل العائد على حقوق الملكية ROE و مؤشر السيولة بدراسة نسبة مخاطر السيولة . و من خلال دراستنا التطبيقية فإن أداء البنوك محل الدراسة كان أداء جيد طول فترة الدراسة . و لاحظنا عدم وجود أثر لتقلبات سعر الصرف على أداء البنوك المحدد بالعائد على إجمالي الأصول. و معدل العائد على حقوق الملكية، و مخاطر السيولة . و هذا راجع إلى نظام الصرف الثابت الذي تتبعه الجزائر . بالإضافة إلى تدخل البنك المركزي في السياسة النقدية للبلد . كما تم المقارنة بين البنكين من حيث الأداء المالي. و كما نستنتج ان مؤشرات الربحية و السيولة تعكس مدى كفاءة الأداء المالي للبنوك محل الدراسة .

# الختامه



تعتبر ظاهرة تقلبات أسعار الصرف أحد المشاكل المطروحة للأطراف الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي و تتسم تداعياته بمكانة هامة تتطلب المعرفة و المتابعة لتوظيف التدابير المناسبة و ذلك من اجل تسهيل إتمام المعاملات الخارجية . حيث إن نظام الصرف المعتمد في البلد و مدى تدخل السلطة النقدية في تحديد أسعار الصرف يعكس أهمية كبيرة في تحديد متغيرات الصرف و المتعاملون في سوق الصرف و غيرها من العوامل التي تؤثر على سعر صرف العملة . و بالتالي تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات المالية التي تنشط في مجال التجارة الخارجية أي التصدير و الاستيراد إقراض و اقتراض.

و من خلال دراستنا هذه حاولنا الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية. و ذلك من خلال الفصول النظرية و الفصل التطبيقي . بالاستعانة بالنموذج القياسية لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في أسعار صرف الاورو و الدولار . بالإضافة إلى مؤشرات الربحية و السيولة . و كما حاولنا اختبار صحة الفرضيات ما يلي :

بعد تعرضنا للإطار النظري لسعر الصرف في الفصل الأول اتضح أن السعر الصرف أهمية بالغة باعتباره وسيلة أساسية لتسوية المعاملات الاقتصادية الأجنبية. إذ يعد أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي . و كما يساهم أيضا في تحديد السياسات النقدية للدول . و تتحكم في تغيره جملة من العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية مثل معدل التضخم . سعر الفائدة . ميزان المدفوعات ... الخ . و كما لاحظنا أيضا أن مؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية . فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة و ملائمة المؤشرات المالية و مدى قابليتها على قياس الأداء المالي بشكل سليم .

### النتائج :

- تتمثل أهم أنواع سعر الصرف من سعر الصرف الفعلي و سعر الصرف الاسمي. و يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل كالتضخم. سعر الفائدة .
- إن التعامل بأكثر من عملة يؤدي إلى الوقوع في خطر سعر الصرف بفعل تقلبات أسعار الصرف العملات . حيث يمكن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف الأولى في حالة الانخفاض في قيمة العملة الأجنبية و الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة.
- تقييم الأداء المالي عبارة عن عملية إدارية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي للوحدة الاقتصادية على ضوء المعايير الموضوعة سلفا بغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير و اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها و ذلك باستخدام مجموعة من المقاييس و المؤشرات المالية .

- تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وضع مؤشرات لهذا الغرض . و يعد اختيار و تحديد مؤشرات الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء في الوقت نفسه أكثرها صعوبة. وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها و اختلاف الآراء فيها .
- تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات و قوائم نتائج الأعمال و مناهم مؤشرات تقييم الأداء المالي هي نسب الربحية، نسب السيولة، نسب ملاءة رأس المال.
- يعد تقييم الأداء من الوسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة البنك . و تقييم انجازاته بالمقارنة مع ما هو مستهدف و قياسا بما هو متاح لديها من الإمكانيات .
- يتم تقييم الأداء باستخدام عدة أساليب من أهمها تحليل القوائم المالية بما في ذلك نموذج مؤشرات العائد على حقوق الملكية. و العائد على إجمالي الأصول .
- تم التطرق في الجانب التطبيقي إلى مقارنة بين البنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري من حيث تأثير تقلبات أسعار الصرف و ذلك في الفترة ما بين 2013 إلى سنة 2019 و استنتجنا أن ليس لها أثر مباشر على الأداء المالي للبنكين .

### الاقتراحات:

- القيام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا التحرير التدريجي لحركة رؤوس الأموال ، و الاهتمام بالمنظومة المالية بإدراج إصلاحات يتماشى مع تطورات الوقت الحالي بالإضافة إلى تنشيط السوق المالي و السوق النقدية .
- يجب أن يحظى سعر الصرف بالمرونة اللازمة. حتى يمكن من خلاله التحكم في الضغوطات التضخمية و الانكماشية .و بالتالي تحقيق الاستقرار النقدي .
- تطوير سوق صرف العملات في الجزائر من خلال تحسين خدمات الصرف، و مراقبة السوق الموازية.و استخدام آليات و أنظمة معلومات متطورة للتعقب بتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف العملات.
- ضرورة وجود تكامل بين سياسة سعر الصرف و السياسات الاقتصادية الأخرى . أي تطبيق سياسة تتماشى و الظروف الاقتصادية للبلد .
- محاولة تغيير تفكير مدراء بعض البنوك العاملة في الجزائر والتي تنتظر بأن الدراسات التطبيقية التي تجرى في البنوك أو التعاون في بعض المواضيع التي تخص الجانب المالي أمر ممنوع ولا نقاش فيه . إذ هدفنا من إجراء الدراسة ليس الانتقاد أو المحاسبة و التدخل في صلاحيات الغير و إنما هو إثراء للمواضيع و تقديم ملاحظات قد يغفل عنها القائمون على البنوك.
- حرص البنوك الخاصة على العمل على تسهيل بعض المعاملات الإدارية التي تصعب من مأمورية الطلب و تؤثر على جودة مخرجات بحثه .

### أفاق الدراسة :

- إن موضوع تقلبات أسعار الصرف و تأثيره على البنوك التجارية يحظى باهتمام كبير في المجال المالي و الاقتصادي من طرف المحللين الماليين. إذ يحتاج إلى دراسات لتوضيح فكرة تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي البنوك التجارية . فمن أفاق هذه الدراسة هي :
- محاولة دراسة تقلبات أسعار الصرف في ظل جائحة كورونا و ماهي أثارها على الأداء المالي للبنوك التجارية
  - دراسة و مناقشة موضوع سعر الصرف مع مواضيع الاقتصاد الجزئي .



# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

❖ الكتب :

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي . إدارة البنوك التجارية . دار غيداء للنشر و التوزيع . عمان 2015
2. زينب حسين عوض الله العلاقات الاقتصادية الدولية . دار الجامعة الجديدة للنشر 2008
3. سمير فخري نعمة. العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع . الأردن 2011
4. فليح حسن خلف . التمويل الدولي . مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع الأردن . 2004
5. قدي عبد المجيد . المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية . ديوان المطبوعات الجامعية
6. عبد الحسين جليل . عبد الحسن الغالبي . سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات ) الطبعة الأولى دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع عمان 2011<sup>1</sup>
7. لحو موسى بوخاري . سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية . مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر والتوزيع لبنان 2010

❖ البحوث الجامعية :

أ. رسائل الدكتوراه :

8. دوحة سلمى . اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة 2014/2015
9. لعراف زاهية .تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية .مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية جامعة المسيلة 2019-2020
- ب. رسائل الماجستير :
10. محمد ياسر زيدان النحال . اثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين لأوراق المالية مذكرة الماجستير الجامعة الإسلامية غزة 2016
- ج. مذكرات الماجستير :
11. بشير باعمارة اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير الأكاديمي علوم اقتصادية جامعة ورقلة 2012/2013
12. بلعروسي أسيا . محددات الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية . مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017/2018

13. بن دحو محمد . بكرأوي محمد زكرياء . مؤشرات و نماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر . مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية 2021 أدرار
  14. بوخرص مريم . أثر تقلبات اسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية . مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير جيجل 2018/2017
  15. حمادي صفاء. تقييم تجربة البنوك الخاصة . مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة الوادي 2015/2014
  16. تفادي خولة. أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية . مذكرة ماستر جامعة قالمة 2017/2016
  17. زبيري الساسي و اخرون . أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية . مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الوادي 2019/2018 .
  18. مسعودي سناء. تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية .مذكرة ماستر .جامعة الوادي 2015/2014
  19. مرزاقصبرينة .درويش سهام . دراسة تحليلية لأثر المعايير الاحترازية على ربحية البنوك الخاصة . مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيجل 2020/2019
  20. ناصر مروى صفاء . اثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك . مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2018/2017
  21. مسعود بو العيش . كنزة جليد . دور وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز الأداء المالي للبنوك . مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جيجل . 2020/2019
- ❖ **المجلات :**
22. التجاني الهام . شعوبي محمد فوزي . تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري للفترة 2005 - 2011 أبحاث اقتصادية و إدارية . العدد رقم : 17 جوان 2015 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة
  23. خمقاني محمد الطيب .و آخرون . تقلبات سعر صرف الدينار و أثره على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية . مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية . المجلد 08 . العدد رقم : 02 2020.
  24. بودشيشة ريمة .كحول محمد يزيد . تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية و السيولة .مجلة الدراسات اقتصادية . المجلد : 21 العدد : 02 . 2021
  25. عزوزة امانى .تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة ( 2013/2008 ) . مجلة دراسات اقتصادية . المجلد : 01 العدد رقم : 04 . جوان 2017 . جامعة قسنطينة

❖ المواقع الالكترونية :

26. Html bna banque–nationale dalgerie. Html
27. https m.marefa.org
28. https mawdoo3 .com
29. https:https m.marefa.org
30. [www.bank](http://www.bankofalgeria.dz) of Algeria.dz